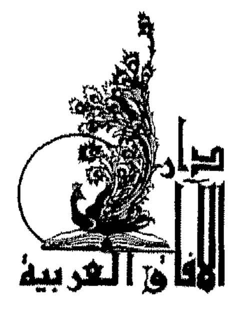


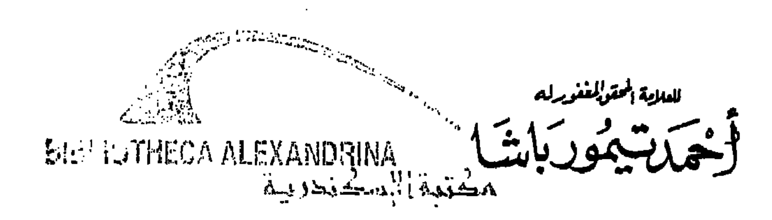
الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي
وانتشارها عند جمهور المسلمين

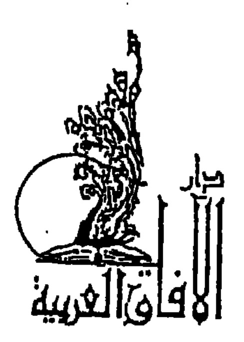
للعلامة المحقق المغفور له
أحمد تيمور باشا

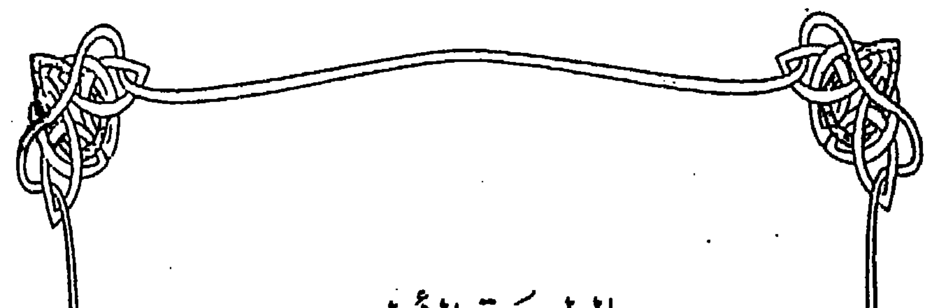




الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي
وانتشارها عند جمهور المسلمين



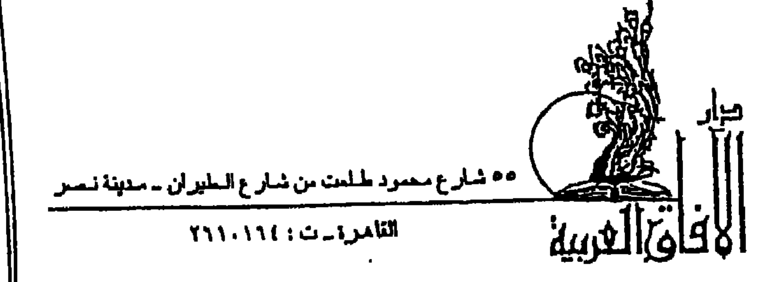




الطبعـة الأولى

١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

رقم الإيداع	١٨٤٦٥ / ٢٠٠٠
I. S. B. N الترقيم الدولى	977 - 5727 - 91 - X



تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور علي حسن عبد القادر

منذ نحو ثلث قرن (٢ مايو سنة ١٩٣٠) فارق الحياة فى مكتبته بالقاهرة العلامة المحقق المغفور له أحمد تيمور « باشا » وفقد فيه أهلُ العلم والبحث عالماً من الطبقة الأولى ، وباحثاً محققاً على منهج علمىّ أصيل .

وقد نعاهُ العلماء فى الشرق والغرب ، ووصفه بعضُ العارفين له من المستشرقينَ بأنه فى بحوثه وتحقيقاته لا يدانيه إلاّ قليل من المستشرقين أنفسِهم ، ونبّه بوجه خاص على مؤلّفه :

« نظرة تاريخية فى حدوث المذاهب الفقهية الأربعة وانتشارها عند جمهور المسلمين » بأنّه لم يؤلف مثله فى اللغات الأوربية[1] :

---

(1) Sehacht (Z. O. M. G) B. g. 255

وقد اقترحتُ على « لجنة نشر المؤلّفات التيمورية » إعادة نشر هذا الكتاب القيّم ، ليتسنّى للعلماء الاطلاعُ عليه من جديد ، لما فيه من مادّة متكاملة عن جغرافية المذاهب الفقهية .

وقد جُمعت هذه المادة من شتات المراجع المعتمدة بما يوفر للباحث جهداً كبيراً فى تتبعها فى مظانّها المختلفة .

ولا تزال هذه المادة فى حاجة إلى دراسة أوْفَى وأوسع ، فى بحث الأسباب والملابسات التى ساعدت على انتشار هذه المذاهب — دون غيرها من المذاهب الأخرى — فى الأقاليم الإسلامية .

وأكثر من هذا — فى نظرى — هو دراسة تأثير هذه الأقاليم بشخْصِها فى المذاهب التى استوطنتها وعاشت فيها ، من ناحية المسائل المتجدّده ، والتفريعات ، والترجيح والتّقْعيد . وما كان لهذا من أثر فى المؤلّفين والمفْتِين من أهل هذه الأقاليم ، الذين تناولوها بالرأى ، والاجتهاد ، والتأليف الفقهى فى ضوء ظروف أوطانهم وبيئاتهم المختلفة .

تطور الفقه المذهبى :

والواقع الذى لامِرْيَة فيه — أن الفقه المذهبى قد حمَل فى كثير

من الأحيان من تلك القيود النظرية التى كانت للفقهاء الأوَل واستحال إلى مناهج قد تأثرت بنفس الأقاليم التى انتشرت فيها المذاهب ، والمناطق التى استقر بها العمل فيها ، حتى اتخذ له طابعاً إقليمياً خاصاً فى تلك البلدان والأمصار ، شأنه فيه شأن كل كائن حى يخضع لعوامل الزمان والمكان تبعاً لذلك .

ومن أمثلة ذلك : القديمَ والجديدُ من مذهب الإمام الشَّافِعِىّ .

فالمشهور أن القديمَ : هو ما قاله بالعراق : إفتاء وتصنيفاً .

والجديد ما قاله بمصر ، حينما عنّ له ما ارتآه ، وظهرت له أدلّة فى الفقه لم تكن حاصلة له من قبل ، إذ بلغته أحاديث لم تبلغه حين تدوين المذهب القديم .

وفى هذا المذهب طريقتان : أولاهما طريقةُ العراقيين ؛ وأخراهما : طريقَةُ الخُرَاسَانِيِّين . وقد وُصِفَت الأولى بأنها أتقنُ وأثبت ، والأخرى بأنها أحسن تصرّفا ، وبحثاً ، وتفريعاً ، وترتيباً .

ومثل ذلك يقال عن المذهب المالكى . فهناك طريقة للعراقيين ؛ وطريقة للمغاربة ؛ وأخرى للقرطبيين بالأندلس ؛ وطريقة رابعة لإقليم

مصر ممزوحة من الأقاليم الأخرى ولـكل طريقة منها مصنّفات في المذهب ، وكل ذلك مختلف .

فطريقةُ أهل العراق من المالـكية أشبه بالحنفية من ناحية مايغلب عليها من إجماع الرّأى وإثبات الاستدلال .

وطريقة أهلُ المغرب يغلبُ عليها مراعاة العمليّات ، وتـكييف الأحكام في النوازل .

وفي العصور المتأخرة يختلف الفقه الشافعى في مصر وجزيرة العرب عنه في « الملاَيُوْ وإنْدُونيسْيا » ، اختلافاً بيّناً ، تبعاً للعادات والبيئات التي يعيش فيها المذهب .

* * *

ومثل ذلك يقال عن المذاهب الأخرى في الأقاليم المختلفة . الأمْرُ الّذى لا يجعل من الفقه المتأخّر وحدة متجمّدةً مفروضةً ، وإنما يجعل منه فنوناً من الرأى والتفـكّر ، صهرتها المجتمعات الإسلامية عملياً ، وانطلقت بها خَلقاً كريما قويماً ، ومن ثمّ وجدت صداها عند الفقهاء من البلاد المختلفه في التأليف والتفكير والنظر .

تصنيف الفقه الى مناطق :

وربما يـكون في الأخذ بهذه النّظرية ، وأعنى بها تقسيم دراسة

الفقه إلى مناطق « Law — area » ما يجدى عند مراجعة الكتب الفقهية المختلفة ، واختيار الأحكام والآراء ، والترجيح بينها .

فليس نهجاً صحيحاً أن يتصيّد الفقيهُ أحكامَه من هذه الكتب على مستوًى واحدٍ ، ويلفّق من ذلك حكماً جديداً أو نظرية جديدة ، مع أنّها فى الحقيقة الملموسة متباعدة فى الزمان والمكان ، اجتهاداً وتطبيقاً .

وإنه لمن الأوفق وثوقاً والأوثق توفيقاً التفكيرُ فى تصنيف الفقة إلى مناطق تمثِّل كلّ منطقة منها وحدة جغرافية اجتماعية ، تقوم على أساس أن لكلّ منطقة مميّزاتها فى نظامها الاجتماعى والثقافى ، تبعاً للعادات والملابسات النفسية والاقصادية والسياسية ، وأحوالها الطبيعيّة والجغرافية . كما يشير لذلك ابن خلدون[1] فى انتشار المذهب المالكى .

فالبداوةُ كانت غالبةً على أهل المغرب بالأندلس ، ولم يكونوا يعانُون الحضارة التى لأهل العراق . فكانوا إلى أهل الحجاز أمْيل

---

(١) المقدمة (طبعة اوربا) حـ ٣ ص ٩/ .

— لمناسبة البداوة — ولهذا لم يزل المذهب المالكى عندهم غضًا ، ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها كما وقع فى غيره من المذاهب .

ومما تقدّم ، يبدو جليًّا أن كلّ هذا يمثل وحْدةً تنعكس فى الفقه والقضاء ، والفقيه والقاضى ، الأمر الذى يلتزم عند النظر فى الكتب المؤلّفة فى الفقه ، واختيار الأحكام والآراء منها ، أو الترجيح بينها ، تبعا لمصالح الناس العامة .

* * *

وبعد : فإن دراسة الفقه الإقليمى ، وإعادة النظر فى فقه المناطق ، موضوع لم يتناوله الباحثون الفقهاء فيما أعلم ، وهو جدير بالنظر والبحث والله أرجو أن يجزل أحسن المثوبة للفقيد الكريم المرحوم أحمد تيمور (باشا) ، ويتغمّده برحمته ورضوانه . وعسى أن أكون فى تقديمى لهذه الرسالة القيمة قد وفقت فى تخطيط هذه النظرية الجديدة بما يتسع له المقام والله ولى التوفيق .

على حسن عبد القادر
مدير المركز الثقافى الإسلامى بواشنطون

دراسة تحليلية في تاريخ الفقه الإسلامي

بقلم العالم الجليل الشيخ محمد أبو زهرة

أستاذ الشريعة وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

١ — الحمد لله رب العالمين . وصلى الله على نبيه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد فقد بعث الله تعالى سيدنا محمداً النبيّ الأمين . فبلّغ رسالةَ ربه ، ووضّح شريعته ، حتى ترك النّاس من بعده على المَحَجَّة البيضاء التي لَيلها كنَهارِها ، لا يَضِلُّ فيها السّارِي . ولا يختفي الحق لطالبه من غير مصباح سوى كتاب الله تعالى وسنةِ رسُوله ، إلاّ أن يُؤتى فهماً سليماً ، وعقلاً مستقيماً ، وقلباً مشرقاً بنور الإخلاص ، فإنه

بهذا الاتجاه القويم يسير فى الطريق إلى فهم مَصَادِرِ الشرع ومَوَارِدِه لا عِوَجَ فيه ولا أَمْتَ ، يتعرّف فيه الغايات الباعثة ، والنتائج المترتبة ، ويربط بين الحقائق الإسلامية فى سلك علمى منتظم كالخرز فى عقده ، لا تَنْبُو واحِدَةٌ عن أختها .

٢ — وما انتقل النبىّ صلّى الله تعالى عليه وسلّم إلى الرفيق الأعلى حتى أنارَ الوجودَ الإنسانىّ بالحقائق الإسلامية عقيدةً وخلقاً وشريعةً ، ونقلها إلينا أصحابُه الذين كانوا من بعده كالنجوم يضيئون للعقول لتدرك ، وتتلقى علم الرسول كاملاً .

ولقد صدق رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلم إذ قال :

« أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمْ اقْتَدَيْتُم اهْتَدَيْتُم »

فكانوا حَمَلَةَ علم الرسول صلّى الله تعالى عليه وسلّم — نقلوه إلى الأَخْلاَفِ ، واستجابُوا للرسول ، وهو يدعوهم إلى نقل كلامه إذ قال : « نَضَّرَ اللهُ عَبْداً سَمِعَ مقَالَتِي فوعَاهَا كما سَمِعَهَا ، فَرُبَّ حَامِلِ فقهٍ لاَ فِقْهَ لَهُ ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إلى منْ هُوَ أَفْقَهُ مِنه » أو كما قال صلّى الله تعالى عليه وسلم .

وإن أولئك العِلْيَةَ من أصحاب رسول الله عليه الصلاة والسلام،

هم الذين شاهدوا وعاينوا ، ورأوا منازل الوحى ، وعلموا مُدْرَكَات النُّبوة علم الحِسِّ السامع المعاين ، واستطاعوا بأمانة الله أن ينقلوه إلى الأخلاف مُجمَّلاً بغبار الرسول عليه الصلاة والسلام مشرقاً بنور النبوّة وروعته ! ! حتى إنّه لم ينته عهد الصحابة حتى نقلوا كلام الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كاملاً غير منقوص ؛ وإذا كان قد غاب عن بعضهم أحاديث فإنه لا يغيب عند جميعهم ؛ وكما يقول الإمام الشافعى : إنّ كلّ الصحابة قد رَوَوْا كل أخبار الرسول ، وأحاديثه ، وفتاويه .

فإذَا كان عصرُ النبيّ عليه الصلاة والسلام هو عصر تبليغ الشريعة فعَصْرُ الصحابة هو عصر حفظها ، ونقلها للأخلاف غَضةً خِصْبَةً كما بيّنها النبيّ الأمين .

ولم يكن عمل الصحابة رضى الله تبارك وتعالى عنهم أن ينقلوا فقط ، بل كان عليهم أن يستَنْبِطُوا ، وأن يجتهدوا آراءهم فيما لم يعلموا من النبيّ عليه الصلاة والسلام فيه أمراً .

وقد وجههم عليه السلام إلى ذلك فحثّ على الاجتهاد ، وجعل له ثواباً فقال عليه السلام : « للمجتَهِدِ إذَا أَصَابَ أجْرَان ، وإذَا أَخْطَأَ أجْرٌ واحد » . فهو مثوب فى الحالين .

ولذا قرر العلماء أن الإجتهاد فرضُ كفاية على من يحسنه .

ولقد قال محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فيما روى الثقات لمعاذ بن جبل وقد أرسله قاضياً على اليمن . قال له :

وبِمَ تقضى ؟

قال : بكتاب الله .

قال : فإن لم تجِدْ ؟ قال : فبسنّة رسول الله .

قال : فإن لم تجد قال : اجتهد ولا آلو .

فقال عليه الصلاة والسلام مغتبطاً : «الحمدُ لله الذى وفق رسولَ رسولِ الله لما يُرْضى رسولَ الله » .

وما كان اجتهاد الصحابة إلا قَبَسَةً من نُور النبوّة لأنهم أعرف الناس بمقاصد الشريعة وغاياتها ، فليس رأيهم الرأى ، ولكنه الاتباع والاهتداء ، حتى قال فيه الإمام مالك : « هو رَأىٌ ومَا هُوَ بالرَّأى » وذلك لأنه ليس تهجّماً على الحقائق ، ولكنّه مقيّد بما علموا من أمر الرسالة والشريعة ، وما أدركوا من أقوالٍ ، وشاهدوا من أعمال .

ولقد ذكر الإمام ابن قيِّم الجوزيّة : أن آراء الصحابة كثير

منها سنة ، لأنّ كثيرين منهم كانوا يؤثرون أن يفتوا ناسبين القول لأنفسهم عن أن ينسبوه للنبيّ عليه الصلاة والسلام خشية أن يُشَبّه عليهم ، ويقعوا فى عموم قول النبي عليه الصلاة والسلام : « من كَذَبَ على متعمّداً فليتبوّأ مقعدَهُ من النّار » .

ولقد ألحق جمهور المسلمين فتاوى الصحابة وأقوالهم بالسنة ، وإن ذلك حق، لأن أقوالهم إمّا سنة عن النبيّ عليه الصلاة والسلام ، وإمّا مُستَلْهمةٌ من وحيها ، أو نابعة من نبعها ، وهى فى كل الأحوال نور من نورها .

* * *

٣ — ترك الصحابة ثروة مُثْرِيةً من الفقه النبوىّ بالنّصّ عن النبيِّ عليه الصلاة والسلام ، أو بالتخريج عليه ، أو بالتّطبيق على ما عرفوا من مقاصد الإسلام ، وحمل ذلك العلمَ من بعدهم تلاميذُهم من التابعين .

وكان لكلّ صحابىٍّ تابعون يلازمونه ، ومنهم من يختصُّ واحداً منهم بالملازمة أو يغلب عليه ذلك .

فناقل علم ابْنِ عبّاس رضى الله عنهما عِكْرِمَةُ مولاه ؛ وناقل تفسيره مُجَاهد .

وناقل علم عمر — سعيد بن المسيّب مع غيره ممن عاصروه ؛ وناقل علم ابن عمر مولاه نافع .

وفي العراق ناقلُ علم عبد الله بن مسعود عَلْقَمَةُ ، وإبراهيم النَّخْعِي ، ونقل آلُ البيت وغيرُهم علمَ عليٍّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه ، فوق ما كان معلوماً له بين الصّحابة من فتاوى تَنْفُذ إلى لبّ الحقائق ، وما كان له من آراء تشرق في مدلهم الأمور ، حتى كان يقول عمر رضي الله عنه كلما أعضل أمر : « مَسْأَلَةٌ وَلَا أَبَا حَسَن لها » .

وكان أولئك التابعون ينقلون أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام والآثارَ المرويّةَ عنه من أعمال وتقريرات ؛ وينقلون علم الصحابة الذي تخرّجوا عليه ، ويعتبرون ما أجمع عليه الصحابة حجّةً قطعيّةً لا مَنَاصَ من اتباعها ، وإن اختلفوا كان لهم أن يختاروا من بينها ، ولا يخرجوا عن كلّها ، وفي الغالب كان كلُّ تلميذٍ يتبع شيخه من الصّحابة .

وكان لهم مع ذلك اجتهادٌ فيما لا يُعرَف فيه من قبلهم رأى في أمر من الأمور ، فإنهم حينئذ يجتهدون آراءهم كما سلك شيوخهم من الصحابة .

وأخذت فى عهد التابعين مناهج الاجتهاد تتميّز من غير انحراف ولا خروج عن الرِّبْقَة ، بل الجميع متعلّقون بالكتاب والسنّة وعلم الصحابة يعتبرونها المنجاة من هاوية الباطل .

فكان لفقهاء العراق نهجٌ فى الاجتهاد بعد النصوص وأقوال الصحابة ، وغلب عليهم الاجتهاد بالقياس .

وكان لفقهاء الحجاز نهجٌ ويغلب فيه الأخذ بالمصلحة ، وكان لكلّ منهاج مدرسة قائمة بذاتها ، ابتدأت تتكوّن فى عهد التابعين ، ثم نمت من بعدهم حتى تكاملت .

ولا بدّ أنْ ننبِّه هنا أنّ الصّحابة اختلفوا كما نوّهنا ، وأن التابعين اختلفوا كما قرّرنا . وإن الاختلاف فى الفروع الفقهيّة لا ضرر فيه على المسلمين ، ولا على الحقائق الإسلامية ما دام القصد الوصول إلى الحقِّ ، وليس فى واحد من الآراء هدمٌ لنصٍ ، أو نقضٌ لأصل ، أو مصادمةٌ لمقصد من المقاصد الشرعية .

ويروى فى ذلك أن عمر بن عبد العزيز قال : مايسّرنى باختلاف أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلّم حُمْرُ النّعم ، ولو كان رأياً واحداً لكان النّاسُ فى ضِيق » .

٤ — جاء بعد هؤلاء التابعين الطبقة الأولى من الأئمة المجتهدين — كرَبيعَة الرّأى ومَالِكِ بن أنَس وأَبِى حنيفَة والأوْزَاعِى ، وسُفْيان الثَّوْرِىّ واللّيث بن سَعد ، وغيرهم كثير .

وهؤلاء التقوا بالتابعين وأخذوا عنهم ، ودرسوا الآثار وأوجه الاستنباط عليهم ، فأبو حنيفة تلقى عن إبراهيم النخعى ، وعطاء ، وحماد بن أبى سليمان ، وغيرهم . ومالك تلقى عن نافع ، وابن شهاب الزهرى ، والقاسم بن محمد ، وغيرهم من التابعين الذين أشهروا بالفقه ، وسموا بالفقهاء السبعة مثل عروة بن لزبير ، وسليمان بن يسار .

وإن عين الفقه قد تفتحت بعد ذلك بهؤلاء الأئمة ، فقد كثر التلاميذ ، وكثر الدارسون وصار ثمّة علماء أعلام تتذاكر بهم الركبان ، والفتاوى تنتقل عنهم من مكان إلى مكان .

وكان موسم الحج مجالا يتدارس فيه أهل الفقه ، بل إن بعضهم كان يقصد مع القُرْبَى إلى الله تعالى النُّجْعَة إلى العلم ليتزوّد مع زَادِ التقوى زَادَ العلم ، وهو من التقوى ، ما دام يقصده لوجه الله لا يرجو سواه ، فإن الملائكة تحُفّ بأهل العلم كما وردت بذلك الآثار عن النبيّ صلّى الله تعالى عليه وسلم .

وكان بجوار هؤلاء من جانب إسلامى آخر أهل البيت يدونون أحاديثَ عَلِيّ وأبنائه وفِقْهَهُم . وكان من بينهم أئمة أعلام أسهموا فى البناء الفقهى بأوفر سهم على رأسهم زَيْدُ بن على زين العابدين ، وأخوه مُحَمَّد الْبَاقِر ، وابن أخيه جَعْفَر الصَّادق ، ومنهم عبد الله ابن حسن ، وكان شيخاً لأبى حنيفة رضى الله عنهما وكان لآل البيت مقام معلوم عند الإمامين : أبى حنيفة ومالك .

٥ — تكونت من الاجتهاد ، والإخلاص ، والنيَّة المحتسبة مجموعة من الفقه هى أعظم ذخيرة إسلامية ، وهى أعظم ما دون من قواعد التعامل الإسلامى بين الآحاد وبين الجماعات والدول .

وقدَّرت الأجيال من بعدهم ثمرات ما بذلوا ، ونقلها تلاميذهم جيلاً بعد جيل ، وتدارَسُوها وخرَّجوا عليها ، وأقاموا على ما وُرِث منها غروساً من العلم صارت كدَوْحَاتٍ تُظِلُّ من يستظل بها ، وهم فيما صنعوا لم يخرجوا عن كتاب الله ولا سنّة رسوله ، ولم يَتَحَيَّفُوا طريقهم ، ولم يسلكوا غير سبيل المؤمنين .

ولقد سارت تلك المجموعة الفقهية مسار النور فى الأرض ، فلقد وجدنا أوربا فى عهد نهضتها — تنقل آراءهم . فمذهب مالك يجتاز

الأندلس حتى يصل إلى وسط فرنسا أو أعلى من ذلك ، وفى وسط أوربا تترجم كتب من المذاهب الإسلامية ، وفى انجلترا يترجم مثلها.

ولندع الذين يسمون بالمستشرقين وأكثرهم لغويون ، وليسوا فقهاء ، وأكثرهم يتعرضون للفقه على غير بيِّنَةٍ ، ومن غير سلطان من العلم ، وبقلب لا يرجو للإسلام وقاراً بل يتتبع الأوهام ليجعل منها حقائق ، يحرِّفون القول عن مواضعه ، لندع هؤلاء فهم أعجز من أن ينالوا من هذا الدين الشامخ العظيم.

وإن المنصفين منهم عدد قليل . وهم يحاولون أن يفهموا الفقه الإسلامى كما هو ، على أنه قانون إنسانى عادل يصلح غذاء للمادة القانونية فى هذا العالم.

وإذا كان ذلك الفقه العظيم يسير فى طريق يضع المغرضون فيه الأشواك والأحجار فى أوربا ليمنعوا أقوامهم عنه ، فإن المؤتمرات القانونية استطاعت بإرشاد علماء المسلمين، وإرادات طلاب الحقائق، أن يقرروا قراراً متواضعاً بأن يعترفوا بأنه شريعة قائمة بذاتها صالحة للتطبيق ومعالجة أدواء العالم الاجتماعية.

وإذا كان القرار متواضعاً لا يخرج عن الصلاحية . فإنه ابتداء له خط يسير فيه إلى الانتهاء . وأول الغيث قطر ثم ينهمر » .

الأئمـــة :

٦ — برز أولئك الأئمة فى التاريخ الإسلامى على أنهم شراح الفقه الإسلامى ؛ ومَتْنُهُ كتاب الله تعالى وسنةُ رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وما نقل عن أصحابه رضى الله تعالى عنهم ، وهى شاهد النور ، ومطلع الرسالة ومنار الشريعة المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم .

وما فرضوا هـذه الآراء على الأجيال ، بل قدّموها لهم على أن ما كان من النصوص فله حـكمها لا تغيير فيه ولا تبديل ، وقد أجمعوا عليه ، إلاّ ما يـكون النصّ فيه قابلاً للاختلاف فى فهمـه .

أما ما يـكون رأياً فإنه رأى يقدم ليُدْرَس ؛ ويقول أبو حنيفة وهو مِمَّن أَكْثَرَ من الرأى ، وقدر مسائل واستنبط حـكمها : وهَذَا أَحْسَن ماوصلْنا إليه فمنْ رأَى خيراً منهُ فَلْيأْخُذْه به .

ويقول وقد سئل عما استنبطه من فقه :

« أهذا هو الحقُّ الذى لاشكّ فيه ؟ فيجيب : لا أدْرى لعلّه الباطل الذى لا شَكّ فيه » .

وكلهم وحالهم جميعاً تصورها مقالة الفقهاء على لسان كلّ واحد منهم : « رأيُنَا صوابٌ يحتمل الخطأ ورأيُ غيرنا خطأٌ يحتملُ الصّواب » .

غير أن الأئمة الأعلام منهم من طوى مذهبه فى لجة التاريخ . كالأوْزَاعىّ فقيه الشام الذى عاصر أبا حنيفة ، وكابن شبْرمة فقيه البصرة وقاضيها ، وكابن أبى لَيْلى فقيه الكوفة وقاضيها ، وكالليث ابن سعد فقيه مصر الذى قال فيه الشافعى : « انّه كان أفْقَه من مالك لولا أنّ أصحابَهُ لم يقُومُوا به » .

وغيرهم كثير ، لا تجد لهم مذهباً مدوناً قائماً بذاته ، وقد تجد لهم أقوالاً كثيرة مدونة فى كتب غيرهم من أصحاب المذاهب ، وخصوصاً أهل المذهب الحنفى ، ومن ذلك اختلاف ابن أبى ليلى لأبى يوسف صاحب أبى حنيفة والرد على سير الأوزاعى له رضى الله عنهما . وتجد آراء مثبوتة لهؤلاء الأئمة فى الفقه الإسلامى المقارن ، ككتاب المغنى لابن قدامة والمحلّى لابن حزم وبداية المجتهد لابن رشد ، والمجموع للنووى والمضبوط للسرخسى .

وإن لواحدٍ من هؤلاء الذين طوت لجنة التاريخ مذاهبهم ،

وهو الليث بن سعد رسالة قيمة فى مجاوبة بينه وبين الامام مالك تفيض علماً ، وقد تعرضت لمسائل فقهية كثيرة تناولها بعقل مدرك ، وفقه عميق ، وهى منبعثة من قلب مؤمن مخلص تفيض محبة ومودة لمالك الذى التقى به فى العلم والمذاكرة[1] .

وإن نسيان مناهج هؤلاء وما وصلوا إليه من حلول فى الفروع سببه أمران :

أحدهما — أن أكثرهم لم يكن مقيماً فى مدينة يُقْصد إليها للعلم ، ويفد إليها التلاميذ ؛ فدمشق فى عهد الأوزاعى ، كان العلم قد رحل منها إلى المدينة وبغداد ، ومصر فى الوقت الذى كان فيه اللَّيْثُ لم تكن قد صارت منتجعاً للعلم والعلماء إلاّ ما كان من تلاميذ الإمام مالك الذين كانوا يغالبون أصحاب الليث حتى غلبوهم .

الثانى — أنه لم يكن له تلاميذ أقوياء ينشرون فى الأقاليم آراءهم ، ويخدمونها بالتدوين أو الفحص والجمع والرواية ، ويقربونها إلى الناس ، ويجعلونها دانية القطوف ، ولم يكن ثمة سلطان يؤيدها .

٧ — انحسرت موجة التاريخ عن ثمانية مذاهب معروفة دُوِّنَت

---

(١) راجع الرسالة فى : أعلام الموقعين لابن القيم .

وجمعت . ودرست من التلاميذ فى الأماكن التى انتشرت فيها تلك المذاهب ، وبعضها كثر عدد معتنقيه ، وبمقدارهم كان الدرس والفحص ، وبعضهم تعددت أماكنه ، وحيثما حل تأثر بعادات الإقليم وعُرْفِه ، وذلك فى غير ما ثبت بالنص كما ترى فى المذهب الحنفى ، فى اختلاف العادات بين فقه أرض الروم ، وما وراء النهر ، والعراقين ، والاختلاف فيه اختلاف أعْرَافٍ لا اختلاف فقه .

وكما ترى فى مذهب مالك بين اختلاف المغرب ، ومن كان من أتباعه فى العراق وهكذا ، وكان ذلك فى فروع جزئية ، وكما نرى فى اختلاف المذهب الحنبلى بين الخراسانيين والعراقيين .

وإنك لترى هذه المذاهب تجرى كالأنهر فى الأقطار . فيحمل ماؤها بعض لون المجرى الذى يجرى فيه . وتلك المذاهب الثمانية التى سجلت فى التاريخ هى :

المذهب الحنفى ؛ والمذهب المالكى ؛ والمذهب الشافعى ؛ والمذهب الحنبلى ، وهذه كما يُعبِّر الفقهاء « مذاهب الأمصار » ، أى أنَّها التى انتشرت فى الأمصار الإسلامية ، ولا يخلو مصر منها ، فلا يمكن

أن يوجد مصر إسلامى خال منها وقد يخلو من بعضها ، ولا يخلو من كلها .

وهناك مذاهب أربعة أخرى قد يخلو مصر منها جميعاً ، ولكن لا تخلو البلاد الإسلامية منها ، فهى منثورة فى أقاليم إسلامية مختلفة ، وأحسب أنها أقلية فى أكثرها .

وتلك المذاهب هى مذهب الإمام زيد بن على زين العابدين المتوفى سنة ١٢٢ هـ ، وهو أقرب مذاهب آل البيت إلى مذاهب الأئمة الأربعة ، بل إن المخرجين فيه فى خراسان كانوا إذا لم يجدوا نصًّا مأثوراً عن الإمام زيد ، أخذوا باجتهاد أبى حنيفة رضى الله عنهما وهو منتشر فى اليمن وخراسان .

والمذهب الثانى مذهب الإمام أبى عبد الله جعفر الصادق ابن محمد الباقر ، وقد توفى أبو عبد الله سنة ١٤٨ هـ وقد أخذ عنه الإمام أبو حنيفة ، وروى عنه أحاديث .

وارجع إلى كتاب الآثار لأبى يوسف وكتاب الآثار لمحمد — تجد فيهما رواية أبى حنيفة عن الإمام الصادق رضى الله عنه . وقد قال فيه أبو حنيفة : ما رأيت أحداً أعلم باختلاف الناس من جعفر

ابن محمد ؛ وهو منتشر فى شيعة العراق ، وإيران ، وبعض إندونسيا وباكستان والهند .

والمذهب الثالث : مذهب داوود الأصفهانى الظاهرى ، الذى كان تلميذاً للشافعى رضى الله عنه وهو الذى قصر الاستنباط الفقهى على النصوص ، وأقامه على القرآن ، وعلى السنة دون غيرهما . وقد دون المذهب من بعده ابن حزم ، وشدّد فى التمسّك بالنصّ أشد من داوود ، وألف فى ذلك كتابه « المُحَلّى » ، وإنه وإن كان المذهب لا يعلم من يعمل به بعد عصر الموحدين فى الأندلس ، فهو جامع للفقه الإسلامى ، وهو ديوان من دواوينه ، كما سماه هو .

والمذهب الرابع : هو مذهب الإباضية ، وينسب إلى عبد الله بن إباض ، وهو مذهب يقوم على أحاديث رسول الله تعالى ، ولا يخالف مذهب السنة إلا فى الفروع .

والتاريخ الإسلامى يذكر أن عبد الله بن إباض كان من الخوارج المعتزلة الذين لا يكفرون المسلمين لما يزعمونه من أخطائهم ، بل إنهم يقولون إنهم كفار نعمة .

ولكن أتباعه الذين يقيمون فى بعض الجزر والواحات يقولون

إنه كان تابعيًّا ولم يكن خارجيًّا ومهما يكن الشأن فى أمره ، فإن له مذهبًا مدوّنًا خصبًا ، وقد قبس منه ومن غيره قانون الميراث الصادر بمصر برقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ وإن كان قليلاً .

الأئمة الأربعة :

٨ — إن أولئك الأعلام كتب أتباعهم مناقب لهم ، ولا يخلو إمام من الأربعة ، ومن ذكرناهم قبلهم من مناقب كتبت لهم ، وهى تصلح مصادر عن أحوالهم ، ولا يصلح تاريخًا يؤخذ مسلسلاً عن أدوار حياتهم ، ومجموع دراساتهم ، ونشر مذاهبهم .

وذلك لأن هذه المناقب تختلط فيها المبالغات المختلفة بالحقائق المقرّرة الثابتة ، كما ترى فى مناقب الإمام الرازى للامام الشافعى ومناقب المكى لأبى حنيفة ، وغيرهم . وأيضًا فهى مجموعة من المعلومات المنثورة تحتاج إلى تنظيم وترتيب علمى وتبويب ، وهي ثالثًا لا تتّجه إلى رد المسببات إلى أسبابها ، فلا تكاد تجد من بينها تحليلاً علميًّا دقيقًا ، مرتبطًا بالعصر ارتباطًا وثيقًا ، وتقرأ المناقب فتحسب أن علم الأئمة رضوان الله تعالى عليهم كان علمًا لا سبب له إلاّ أنفسهم ، وكأنه لدُنّى .

ولكن فى القرن الأخير اتجهت الدراسات لتاريخ الأئمة ، فابتدأت دراستها بطريقة علمية ترُدّ المسببات إلى أسبابها ، والآثار إلى ما أثر فيها .

ولعلّ أول كتاب رأيته هو كتاب « المذاهب الفقهية الأربعة وانتشارها عند جمهور المسلمين » للكاتب العالم « أحمد تيمور » رحمه الله تعالى ، ورضى عنه كفاء ما قدم للعلم وللدين .

وقبل أن نعلق على الكتاب نذكر ذكريات لنا تتعلق بذلك العالم الجليل .

أحمد تيمور :

٩ — كنا نشدو فى طلب العلم ، وعالمان عظيمان يتردد أسماهما فى مجالس العلم ، وأحدهما لا نكاد نلقاه ، وهو « أحمد تيمور » ، وثانيهما نلقاه فى الندوات ، وفى المجلات وفى الصحف ، وهو المرحوم العلامة « أحمد زكى » .

ولقد كنا ونحن فى دروس التاريخ فى مدرسة القضاء الشرعى ، إذا عزّ علينا العلم باسم تاريخى ، وشاركنا أستاذنا المحقق فى ذلك اقترحنا أن نرسل إلى « أحمد زكى » عن طريق الصحافة سؤالاً ،

فيعاجلنا بالجواب كأنه مهيأ حاضر ، يستعد له ، كما يستعد الجندى للقتال إذا دعا داعيه .

وأما « أحمد تيمور » ، فإنه وإن كان قد ارتضى عندما شددنا فى طالب العلم ألا يكون إلا فى الندوات الخاصة التى لا يحضرها إلا علية العلماء ، ولا يحضرها الطلبة وإن كانوا شادين — فقد ظهر أسمه بين أوساطنا يتردَّدُ بالإكبار والتقدير ، فتُذْكَر مكتبتَه وما حَوَتْ . وتُذكَر إسلامياته وتذكرُ علاقاته بالعلماء ، ومدارساته معهم ، وانصرافه للعلم الإسلامى ، وجمع كل آثاره التى تناولها بيده، سواء أكانت مخطوطة أم كانت مطبوعة ، وتركُه المناصب العليا ، ليتفرغ لعلم الإسلام ، وإحياء مآثر علومه ، ونشرها بين الناس فى هدأة العالم ، واطمئنان المتثبت .

ولقد ابتدأ يكمِّل نفسه بالدراسة على أكابر العلماء أمثال العالم المتفكر الزاهد الشيخ حسن الطويل إذ جعل مزرعته مستراضاً للشيخ يستجم كل أسبوع فيها ، » ويستذكران المغلقات مما يتعسر على الأستاذ تيمور الوصول إلى دقيق معناه من معضلات « المنطق » « و« الأصول » والأدلة ما بين عقلية ونقلية .

ثم اتصاله بالأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، فجعل داره ملتقى لتلاميذه ، وما كان الإمام يضن عليهم بدرس من دروسه التى أشعل بها نور الحق فى الأزهر وبين طلابه وأراهم بها الحياة ، وقال لهم فيها كلمته المشهورة : العلم ما علمك من أنت ممن معك » .

كانت حياة أحمد تيمور نوراً يضىء ، وفيضاً غير هادر يفيض ، يعرفه ناس من أهل العلم ويعشون إليه ، ولكن ما كان يأنس به إلاّ الخاصة .

وفاة أحمد تيمور :

١٠ — استمرت تلك الحياة الهادئة دائبة فى دراسة كنوز الإسلام ، واستخراجها ، غير وانِيَة ، ولكن فى غير ضجَّة حتى انطفأ ذلك المصباح المنير فى مطلع صيف سنة ١٩٣٠ ، فكانت رنّة الناعى مُعَرِّفة للناس مكانة من فقدوا من رجالات الإسلام .

كنت أجلس مع بضعة من شيوخنا الأمجاد الذين كانوا يصادقونه ويذاكرونه ، وقد تعوّدت أن أقبس من مجالسهم ، وآنس بأخبارهم ، وكان لهم فى كل يوم ندوة من الأحاديث المطلقة التى يجمعها العلم ولا تضيق بموضوع معين ، بل إنها سمر أدبى دينى يجمع بين فكاهات

أدبية ، وبيان حقائق إسلامية وردودٍ على ما يجرى على أقلام بعض الـكتاب من انحراف فى القول .

ولـكن فى مساء اليوم الذى شيعت فيه جنازة العالم أحمد تيمور صار هو موضوع تلك الندوة المباركة ، ومنهم من كان يجاوره ، ومنهم من كان يصطفيه ويستفتيه ومـكثنا على ذلك أكثر من ثلاث ليال سويًّا لا حديث لنا إلاّ عن تيمور ، وكنّا نعود إليه الفيْنَةَ بعد الفيْنَةَ ، لأنه لا ينسى .

وكانت تنشر له مقالات مسلسلة عن أعلام عصره فى إحدى المجلات الأدبية ، فـكنت ألمح صدق القصص ، ودقة الخبر ، واتصال السند ، فى لفظ بَيِّنٍ من السَّهْلِ الممْتنع ، لا يعلو على العامة ، ولا يَنْبو عن آذان الخاصة ، ويجد فيه القارىء نوافذ تطلّ على آفاق واسعة تـكشف عن عصر أولئك الأعلام من غير تـكلّف فى عبارات مقرَّبة .

وكنت ترى فى الـكتابة تصويراً دقيقاً وواضحاً للعَلَم من الأعلام ، من وراء تنقلاته الفـكرية .

١١ — ولقد أنصف بهـذه الـكتابة التى كانت تنشرها المجلات ، وتسجل فى كتب رجال عصرنا .

ومن ذا الذى كان يعرف حياة الإمام حسونه النواوى الذى سجل له التاريخ مواقف مملوءة بعزّة العلم وكرامته .

وما الذى يعرفه الناس عن العالم الذى اعتز بالعلم فقط والذى كان يُقْصَد من آفاق الأرض لعلمه ، وهو الإمام حسن الطويل لولا قلم أحمد تيمور .

إن الأفاضل من علمائنا وكبرائنا الذين علوا بالعلم ، وبالعلم وحده لا يُذكرون فى أوساط الناس كما يذكر غيرهم ، وكان من الوفاء للعلم والعلماء أن يسجلهم إمام جليل مثلهم فى كتب منشورة .

ولكن الذين أدركهم تيمور ، والتقى بهم وكان لهم النصيب الوفير ، جاءوا بعدهم يحتاجون إلى من يلتفت إليهم فى وسط ضجة غيرهم ممن لم يكن لهم فضلهم ، وليس لهم فى الدين والخلق والعلم مآثرهم ، فهل من منصف محقق ينصفهم ، كما أنصف أسلافهم من الأكرمين أحمد تيمور رحمه الله تعالى !

إن تاريخ علمائنا الذين اتصلت حياتنا بحياتهم ، ونهلنا من معارفهم ، وقدموا لنا أرْسَال الفكر سائغة نقيّة سليمة ، لم يرنقها

ريب ، ولم يخالطها انحراف ، إنهم فى ذمة التاريخ والتعريف بهم فى أعناقنا .

كتابات أحمد تيمور :

١٢ — تتسم كتابة تيمور بسمات ثلاث لعله قد اختص بها فى عصرنا .

السمة الأولى : الدقة ، وكأن اللفظ فيها قد وضع على قدر المعنى ، نسق عليها تنسيقاً حيك عليها ، بحيث لا يمكن أن يتسع لسواها ، ولو أردت أن تضع كلمة مكان أخرى لكان ذلك عسيراً مع السهولة والوضوح . وقرب المعنى بلا تعقيد ، ولا إعضال . بل إنك تجد الكلام سهلا ميسراً على طرف الثمام .

السمة الثانية : الإيجاز من غير إخلال ، تقرأ الكلام ، فتحس بأنه ما ترك مما تصدى له أقل جزء من المعنى ، وذلك من غير إبهام . وإن هذا النوع من الايجاز الوافى أصعب من الإطناب المرسل ، لأن الإطناب تكتب فيه المعانى عند ورودها مرسلة ، وكلما جاءت على الخاطر سطرت على القرطاس ، من غير ملاحظة لأن تكون الألفاظ أوسع من المعانى أو لابسة لباسها لا تسع غيرها ، أما الإيجاز غير

المخلّ ، فإن المعنى يُجمع ، ويُبْحث له عن أقل لفظ يلبسه من غير إسراف في الثياب ، ولا تخلخل فيها ، وتعجبني في هذا المقام كلمة للمغفور له سعد زغلول في خطاب أرسله إلى صديق له ، وكان فيه إطناب : « أعذرني في هذا الإطناب فإنّه ليس عندي وقت للإيجاز » .

السمة الثالثة : جمال العبارات جمالاً هادئاً ، ربما لا يكون له بريق ، ولكنه جمال يلتقي فيه جمال اللفظ مع جلال الحقائق ، فلا يدري القارىء أهو معجب بالمعنى وحده أم بها مع كسائها غير البراق ، وإن كان متناسقاً منسجماً .

المذاهب الأربعة :

١٣ — في شهر أكتوبر سنة ١٩٤٤ أنشئت بكلية الحقوق بجامعة القاهرة دبلوم للشريعة بالدراسات العالية ، لأن الحاجة العلمية استدعت وجودها ، إذ أن طلاب هذه الدراسات اتجهوا إلى الشريعة يكتبون رسائلهم فيها ، ومنهم كان يتعسر عليه فهم مصادرها ، وفتح مغاليقها ، فكان لابد من دراسة توجّههم وتهيىء لهم السبيل لذلك ولأن الأنظار اتجهت إلى كلية الحقوق بالقاهرة لتنهل من عذبها في الشريعة ، ولأنه وجب أن تقرب دراسة الشريعة بتعمق

لطلاب القانون ، ليستقيموا على منهاجها ، ولأنه وجب أن يتصل حاضرها بماضيها بدراسة المجتهدين وليرى فيها الطلاب نور الشرق ، ومن انبثق منه فكانت دبلوم الشريعة موئل الطلاب والباحثين .

وقد ألفت عند وضع مناهجها لجنة من كبار رجال القانون وأساتذة الشريعة بالكلية وعلى رأسهم أستاذنا المرحوم أحمد ابراهيم ، ومن المصادفات الطيبة أنه كان من أصدقاء أحمد تيمور ، ومن علماء الشرق الأخيار .

وكان من المنهج الذى وضع دراسته أحد المجتهدين بحيث يدرس كل عام إمام من الأئمة أصحاب المذاهب المشهورة فى الأمصار وأصولهم التى تُصَوِّرُ ناحية فكرية من نواحى الفقه الإسلامى ، من غير ابتعاد عن مصادره ، وإن اختلفت الأنظار حولها ، كل يقطف منها ، ويعتصر ، ثم يخرج من بعد ثماراً مختلفاً ألوانها ، وإن اتحد فى الجملة مذاقها ، لأن الينبوع واحد والتربة خصبة ، والبذر متشابه وأُكُلُه مرىء غير وبىء .

١٤ — ولقد عهد إلىّ دراسة مادة أحد المجتهدين ، وسرت فيها فى طريق سوى أو أحسبه كذلك ، وكنت أجد للتاريخ مصادره

مستوفاة ، وإن كنت أحياناً أجده ركاماً — قد اختلط فيه الجوهر بالحجر فكان الانتقاد ليس يسيراً سهلاً ، والأصول لها بواطنها .

ولكن أمراً أعيانى البحث فيه وهو البلاد التى حل فيها المذهب من المذاهب بقدر كبير أو قدر قليل ، وذلك واجب لتعرف مواطنه ، وأراضيه التى أخذ أعْرافها ، واتجاهاتها فى الأمور التى لا نص فيها ، ولأن معرفة ذلك من معرفة أحوال المسلمين ، وهو واجب على كل مسلم يشتغل بالدراسات الإسلامية ، ولقد ورد فى الآثار عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم : « مَنْ لَمْ يَهْتَمَّ بالمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُم »

ولكنى وأنا أبحث فى المكاتب ، وأتجه إلى صغير الأحجام من الكتب — دون الضخم كثير الأوراق — وجدت طلبتى فى كتاب «المذاهب الفقهية الأربعة» ، وفى غيره من كتب التراجم . فتحققت فيها الغاية ، وسهل علىّ ما صعب ، وقرب ما بعد ، فأخذته .

ومن الحق علىّ أن أقول إن كثيراً مما فى كتب المذاهب الأربعة التى هدانى الله تعالى إلى كتابتها ، كثير مما فيها : لكتاب الأستاذ أحمد تيمور حظ فيه موفور ، فأخذت منه مع غيره الكثير .

وفى هذا الكتاب الصغير فى حجمه الكبير فيما اشتمل عليه وجدتُ ما يُعتَمد عليه ، وما يُطْمَأَن إليه ، لأنّه يُرجع الكلامَ إلى مصادره ، والحقائقَ إلى ينابيعها من غير تفريط ، شأن العالم الثّبت المنقِّب عن الحقائق خفيها وجَليِّها .

١٥ — والكتاب يبتدىء بمقدمةٍ موجزة فى تاريخ الفقه الإسلامى ، وينابيعه حتى يصل إلى أكبر الأئمة الأربعة وهو أبو حنيفة ، فيذكر موطنه الذى وُلد فيه وعاش وتلاميذه الذين تلقّوا عليه ، ويذكر البلاد التى شاع فيها مذهبه وإيثار أصحابه بالقضاء ، ويتتبع البلاد التى انتشر فيها بلداً بلداً — يسترسل استرسالاً محكماً دقيقاً فى بيان ما يجرى بين هذا المذهب وغيره من المذاهب من منافسة ، ويخصّ مصر ببيان مقام المذهب مع المذاهب الأربعة ، ويتتبعه فى المواطن التى انتشر فيها متقصّياً حتّى يصل إلى البلاد التى يقلّ فيها ، ويستعصى عليه أن يعرف مقدار نسبته فيها ومبدأ وجوده . فيقول رحمه الله .

« أما بدء دخول المذهب الحنفى فى سائر البلاد فغاية ما وقفنا عليه من انتشاره فى القرن الرابع ماذكره المقدسىّ فى أحسن التقاسيم .

فى كلامه فى كل إقليم ، ومنه يُعلَم أنه كان الغالب على أهل صنعاء وصعدة باليمن ، والغالب على فقهاء العراق وقضاته ، وكان منتشراً بالشام . تكاد لا تخلو قصبة أو بلد من حنفىّ .

وربما كان القضاة منهم ، إلاّ أن أكثر العمل فيها كان على المذهب الفاطمى فى زمنه ، أى كما كان فى مصر فى عهد الفاطميّين » .

ويسترسل فى بيان أماكن المذاهب ما كان فيها شائعاً ، وما كان فيها من غير شيوع .

ثم يتّجهُ من بعد إلى مذهب مالك ، ويسمّيه مذهب « أهل الحديث » ، فيبيّن موطنه الأصيل، وهو المدينة ، ثم ظهوره ببغداد ، وضعفه فى القرن الرابع الهجرى .

ثم ظهوره منتشراً فى غرب البلاد الإسلامية ، وسيطرته وشيوعه فى مصر وما والاها من شمال أفريقية ، حتى يصل إلى الأندلس والجزر التى تصاقبها من البحر المتوسط ، ويتتبع المذهب فى الشرق ، حيث يدخل « الرّىّ » ، وزيارته للهند . . . إلى آخره .

ويتقدّم بالتوضيح للمذهب المالكى فى مصر ، فيبيّن أول دخوله ومن أدخله ، ويحقق فى ذلك مقارناً بين النصوص جامعاً بينها

— ثم يشير إلى الحال فى العصر الحاضر — وسيادة المذهب الحنفى فى أفريقية (تونس) ثمّ غلبة المذهب المالكى عليه .

ويُبيّن أنّ أوّل ما دخل إلى الأندلس من المذاهب الفقهية مذهبُ « الأوزاعى » وقد غلب عليها ، ثم أدخل المذهبَ المالكى الأمويون بالأندلس ، وزال مذهب الأوزاعى حول المائتين .

ويبين أن شيوع المذهب كان بإلزام من أميرها الأمويّ ، لأنه أثنى عليه ثناء طيّباً ، وفضله على حكام الحرم المدنى ، وقال لمحدثه « نَسْأَلُ الله تَعالى أنْ يزين حرمَنا بملككم » .

ويتقصّى شيوع المذهب المالكى لا يغادر بلداً كان فيه إلاّ ذكره .

وهكذا يسير على طريقته فى بيان أماكن انتشار المذهبين الشافعى والحنبلى من غير تقصير فى بيان المواضع ، كما فعل فى المذهبين الحنفى والمالكى ، وقد ضربنا بهما الأمثال .

١٥ — ويلاحظ فى هذا الكتاب القيم ثلاثة أمور :

أولها — أنه لم يُعْنَ بدراسة حياة الإمام دراسة تحليلية متقصية ،

ولم يدرس أصول فقهه ، ذاكراً ما بنى عليه آراءه ، لأن هذين الأمرين لم يكونا غايته ، إذ أن فقهه عمل فقهى يترك للفقهاء يدرسونه ويبينون مبادئه ونهاياته ، ويقابلون بينه وبين غيره ، ولأنّ تاريخ الأئمة كان قائماً فى مناقبهم ، وما كان من شأنه أن يكرر ما هو مجموع مبسوط فى إطار واحد ، إنّما كانت عنايته متجهة إلى ماهو منثور غير مجموع ، وفى وقت لا نكاد نجد فيه كتاباً جمع فيه بين ما هو منثور من أماكن المذاهب ، وبين ما هو شائعٌ فى أرضه ، وما هو قليل فيها ، وقد سدّ الأستاذ أحمد تيمور تلك الثغرة ، وملأ ذلك الفراغ ، وهو فى ذلك محمودُ الصنيع .

الأمر الثانى — أنك لا تجد مذهباً من المذاهب قد استولى استيلاءً كاملاً على بلد من البلدان ، بل كان يزاحمه غيرهُ أحياناً ، ويجاوره فى تمكنه أحياناً أخرى ، ولذلك تراه قد ذكر المذهب الواحد فى عدة أقاليم وذكر غيره أيضاً فى هذه الأقاليم ، ولكن أحدهما يكون كثيراً فى هذا الإقليم ، والآخر قليل فيه .

الأمر الثالث ـ الذى يلاحظ فى هذا الكتاب المفيد القيم كثرة نقوله ، وذلك من فضل التثبت عند الكاتب الجليل ، وهو يتكلّم

فى حكاية نقول فكان لابد أن يكون ذكرها بالنص مقصوداً ، ليأخذ بيد القارىء ، ويكون على مقربة من المصادر الإسلامية ، ولكى يتأكَّد من صدق الحكاية ، وسلامة النقل ، ولكى ينقل علم الأسلاف إلينا ليخاطبوا خيالنا ، وفى كلام الكثيرين منهم مَشرِق الحكمة .

١٦ — وإن عبقرية التصنيف التى اتسم بها الكتاب السلفيون هى فى هذا النوع من التأليف المحكم ، إذ يصفون النقول القديمة متناسقة يأخذ بعضها بحجز بعض بحيث لا تجد تنافراً فى أجزائها ، ولا تضارباً فى معانيها . ولا تجد كلمة تكون نائية عن الأخرى غير مؤتلفة معها ، ولا ناشزة عنها ، بل هى فى طوعها وانقيادها وسلاستها .

وليس ذلك هيّناً ليّناً ، إنّما هو صنيع لاتقوم به إلاّ يد ماهرة ، ومثله كمثل عالم الآثار الذى يجىء إلى الجدار المتناثر فى بقعة الآثار ، وكأنه حجارة منثورة ، فيجىء إليها ويجمع متناثرها ، ويؤلف بينه ويجعل منه إناء يمثل أوانى عصره ، وقد جمعه من قطع غير متآلفة فجعلها متآلفة .

فليست الكتابة العلمية إنشاء فيه جمال ألفاظ ، أو سبك عبارات ، إنّما الكتابة العلمية تأليف بين الألفاظ والمعانى ، وجمعها من بين المتناثر ، ليكون كيانًا قائمًا بذاته .

ولا أحسب أنى رأيت كاتبين عظيمين يتشابهان فى جودة هذا النوع كالأستاذ أحمد تيمور وصديقه الفقيه العظيم الأستاذ « أحمد إبراهيم » فقيه عصره .

١٧ — إن بعض الذين يدْرجُون حول الكتابة وتأليف الكتب يحسبون ذاك عملاً صغيراً ، ويقولون مستهينين :

إن أقصى مايدل عليه الكتاب أن صاحبه عنده مكتبة استطاع أن ينتفع بها ، وقد سمعتها من أستاذ جامعى توفى إلى رحمة الله ، وقد وقع الكثيرون فى هذا لأنهم حسبوا التأليف ضجة عبارات ، وترديد أقوال وتغيير كلمات وتبديل جُمل .

إن الأستاذ أحمد تيمور قد جمع كتابه من أجزاء منثورة فى كتب التاريخ العام ، ومعاجم البلدان ، والتراجم والمناقب ، وغير ذلك ، وإنك لتجد فى الصفحة الواحدة أحيانا خمسة مصادر ، وهى لا تزيد على ستة عشر سطراً ، ولا تقل صفحة عن مصدرين .

وإذا كان تعارض بينها عمل على التوفيق ، ولولا أنه يعزو قوله دائماً إلى مصدره ما ظننت أن أكثر مافيها منقولات مؤتلفة .

وقد حاولت إحصاء ما اعتمد عليه من كتب فوجدت الحسبة قاربت المائة . وفى الحق إنى أعظمت المجهود الذى بذل فى ذلك الكتاب الصغير الحجم، العظيم الجدوى والذى سَدّ به فراغاً ، لم يسده أحدٌ من قبله ، ولم أجد من بعده من سايره أو سار فى طريقه .

وإن الفراغ قائم فى المذاهب الأربعة الأخرى ، وهى المذهب « الزَّيدى والإمامىُّ والظَّاهِرى والإباضىّ » .

وقد ذكرنا فيما كتبنا بعضاً من ذلك ، ولكن دون ما قام به العالم الجليل رضى الله عنه ، وأثابه عن الإسلام خيراً ، ومكّن الأخلاف من أن ينتفعوا بما خلف ، إنه سميع مجيب .

محمد أبو زهرة

كلمة اللجنة

بقلم الأستاذ عبد السلام شهاب

عضو اللجنة والمحرر بجريدة الأهرام

منذ أكثر من أربعين سنة ، نشر هذا البحث الطريف القيم للعلامة المحقق المغفور له أحمد تيمور (باشا) رحمه الله فى إحدى المجلات الدينية .

وقد استقبله القراء يومئذ بمزيد من التقدير والإعجاب ، تمثل فى الرسائل العديدة التى بعثوا بها من مختلف البلاد .

وفى مقدمة أصحاب هذه الرسائل عشرات من علماء الإسلام الأعلام ، وأقطاب العروبة الأجلاء ، وقادة الفكر والأدب المشهورين فى ذلك الحين .

وأكثر من ذلك ، كان لنشر هذا البحث القيم غير المسبوق فى اللغة العربية ، دوى كبير فى دوائر الباحثين الغربيين المتخصصين ، وفى مقدمتهم كبار العلماء المستشرقين .

وأعرب كثير منهم عن دهشتهم من أن يَسْبِقَ إلى مثـل هذا البحث الدقيق ، مؤلـفٌ عربيٌّ ، وأن يستطيع باجتهاده الخاص أن يجلو غوامضه ، ويلمّ بكل نواحيه .

وكان من نتائج هذا التقدير الكبير للبحث وصاحبه ، أن أعيد طبعه ونشره فى رسالة مستقلة ، ظهرت فى حياة المؤلف ، فى السنة الهجرية ١٣٤٤ — الموافقة للسنة الميلادية ١٩٢٦ .

ثم أعيد طبع الرسالة المرة الثانية ، فى السنة الهجرية ١٣٥١ الموافقة للسنة الميلادية ١٩٣٣ ، بعد وفاة المؤلف عليه رحمة الله — بما يقرب من ثلاث سنوات .

ولم تكن هذه الرسالة ، هى وحدها التى انفردت من بين مؤلفاته الكثيرة بإثارة العجب والإعجاب لدى كبار الباحثين المتخصِّصين فى الشرق والغرب .

فالحقُّ الذى لا مرية فيه أن كلَّ مؤلفاته ، ما ظهر منها فى حياته وما ظهر بعد وفاته ، أو هو بسبيل الظهور ، قد استحقّت ذلك وأكثر منه ، بما توافر فى كل منها من غزارة العلم ، ودقة البحث ، والتحقيق

وصحة المنهج واستقامته ، وإتقان الأداء ، فى بيان سهل ممتع، وأسلوب لطيف جذاب .

ولا شكّ أن الفضـل الأكبر فى ذلك يرجع إلى ما اشتهر به المؤلف ، أجزل الله مثوبته ، من ميل فطرى إلى الاستزادة من العلم ومن صبر جميل على المطالعة الواعية بما حفلت خزانة كتبه من عديد المراجع والمخطوطات والمؤلفات النفيسة فى شتى أنواع العلوم والفنون والآداب ، مع الرغبة القوية الخالصة فى النفع بهـا ، خدمة للدين والعلم والعروبة .

وعلى سبيل المثال ، نذكر أن هـذه الرسالة الصغيرة الحجم الكبيرة الفـائدة ، قد أودعها المؤلف خلاصة بحثـه واستقصائه فى عشرات من تلك المراجع والكتب المطولة ، وفى مقدمتها : مقدمة ابن خلدون ، وخطط المقريزى ، ونفح الطيب «والكامل» لابن الأثير و« وفيات الأعيان » لابن خلكان ، و«صبح الأعشى» للقلقشندى و« ورحلة ابن بطوطة » ، ومحاضرة « الأوائل » ، وحسن المحاضرة للسيوطى ، و « معجم البلدان » لياقوت و « المنهل الصافى » لابن

تغرى بردى ، و«مواسم الأدب و« بغية الملتمس» للضبي ، والديباج لابن فرحون ، ونيل الابتهاج ، والمعجب : للمراكشي ، والفوائد البهية ، ومسرح العيون لابن نباته ، وتهذيب التهذيب ، ورفع الأصر للحافظ بن حَجَر ، وقضاة مصر لعلى عبد القادر الطوخى ، وتحفة الأحباب ، والإعلان بالتوبيخ للسخاوى ، وكنّاش ابن مُفْلح وطبقات الحنفية ، والمرقاة الوفية للفيروزآبادى . وطبقات المالكية ، والطبقات ومعيد النعم للتاج السبكى ، وأحسن التقاسيم للمقدسى ، والثغر البسام فى قضاة مصر والشام ، لابن طولون ، والسبل الوابلة على ضرائح الحنابلة لمحمد بن حميد المكى ، والعقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين للثعالبى . وغيرها مما يراه القراء مثبتاً فى هامش الرسالة .

من أجل هذا كان الإقبال على الرسالة عظيما عند نشرها من مختلف أنحاء البلاد العربية والاسلامية مما جعل نسخها تنفذ بعد أشهر قليلة ، وحدا باللجنة إلى إعادة طبعها لتستطيع تلبية الرغبات الكثيرة التى تلقتها من داخل البلاد وخارجها فى سائر الأقطار والأمصار .

وإنه ليسر اللجنة ويسعدها حقاً أن وفقها الله جل شأنه إلى تقديم الطبعة الحالية للرسالة مصدرة بهذه الدراسة العلمية القيمة للاستاذ

الفاضل الشيخ محمد أبو زهرة مع المقدمة القيمة للأستاذ الدكتور على حسن عبد القادر .

وإن اللجنة إذ ترى نفسها عاجزة عن شكرهما وتقديرهما تضرع إلى الله أن يتولى جزاءهما ، وأن يبارك فى حياتهما وعند الله جزاء المحسنين

عبد السلام شهاب
عضو اللجنة والمحرر بالاهرام

حدوث المذاهب الفقهية وانتشارها

تمهيد للمؤلف

نريد بهذه المذاهب الفقهية مذاهب الفقهاء المجتهدين الأربعة : الحنفي ، والمالكي ، والشافعي ، والحنبلي . وهي المذاهب المعمول بها عند جمهور المسلمين إلى اليوم والتي كتب لها البقاء والتغلب على سواها من مذاهب أهل السنة . كمذهب سُفْيَان الثَّورِيّ بالكوفة ، والحسن البَصْرِي بالبصرة . والأوزَاعِي بالشام والأندلس وغيرهما ، وابن جَرِير الطَّبَرِيّ وأبي ثَوْر ببغداد ، ودَاوُد الظَّاهري في كثير من البلدان وغيرها من مذاهب فقهاء الأمصار .

وكانت الفُتْيا — قبل حدوث هذه المذاهب — تؤخذ في عصر الصحابة عن القُرَّاء منهم ، وهم الحاملون لكتاب الله ، العارفون بدلالاته (١)

---

(١) عن ابن خلدون . .

فلما انقضى عصرهم ، وخلف من بعدهم التّابعُون، اتبع أهلُ كل عصرٍ فتيا من كان عندهم من الصحابة ، لا يتعدّونها إلا فى اليسير مما بلغهم عن غيرهم . فاتّبع أهلُ المدينة فى الأكثر فتاوى عَبدِ الله ابن عُمرَ، وأهلُ الكوفة فتاوى عبد الله بن مَسْعود ، وأهلُ مكة فتاوى عبد الله بن عباس ، وأهلُ مِصْرَ فتاوَى عبد الله بن عَمْرو ابن العاص[1] .

وأتى بعد التابعين فقهاء الأمصار ، كأبى حنيفة ومالك وغيرهما ممن ذكرناهم ، فاتبع أهل كل مصر مذهب فقيهٍ فى الأكثر .

ثُم قضت أسبابٌ بانتشار بعض هذه المذاهب فى غير أمصارها ، وبانقراض بعضها ، فلم يطل العمل بمذهب الثّورىّ والبَصْرىّ لقلّة أتباعهما ، وبطل العمل بمذهب الأوْزاعِىّ بعد القرن الثانى ، وبمذهب أبى ثَور بعد الثالث ، وابن جرير بعد الرابع[2] .

كما انقرض غيرها من المذاهب، إلا الظّاهِرىّ فقد طالت مدّته، وزاحم المذاهبَ الأربعة المذكورة ، بل جعله المقْدسىّ فى « أحسن التقاسيم »رابع المذاهب فى زمنه ــ أى فى القرن الرابع ــبدَلَ الحنبلى وذكر الحْنبَلِيّةَ فى أصحاب الحديث. وعَده ابن فَرحون فى الدّيباج

(١) عن المقريزى والديباج . (٢) عن المقريزى والديباج .

الخامس من المذاهب المعمول بها فى زمنه أى فى القرن الثامن ثم دَرَس بعد ذلك ولم يبق إلا المذاهب الأربعة ، ومذاهب أخرى خاصة بطوائف من المسلمين ، لا يعدها جمهورهم من مذاهب أهل السنة ، ولهذا لم نتعرض لذكرها .

وذكر ابن خلدون: أن المذهب الظَّاهريّ دَرَس بدرُوُس أئمته وإنكار الجمهور على منتحله ، ولم يبق إلا فى الكتب وربما يعكف متكلِّفو انتحاله عليها لأخذ فقههم منها ، فلا يظفرون بطائل ، ويصيرون إلى إنكار الجمهور عليهم . ولم يبق إلا مذهب أهل الرأى من العراق ، وأهل الحديث من الحجاز .

أحمد تيمور

المذهب الحنفي

مذهب أهل الرأى :

هو أقدم الأربعة ، وصاحبه الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان ، الكوفى رضى الله عنه ، المولود سنة ٨٠ هـ والمتوفى ببغداد سنة ١٥٠ هـ على الأصح .

وكان منشأ هذا المذهب بالكوفة مَوْطنِ الإمام ؛ ثم انتشر فى سائر بلاد العراق .

ويقال لأصحابه أهلُ الرَّأى ، لأن الحديث كان قليلاً بالعراق ، فاستكثروا من القياس ومهروا فيه . ولإمامهم مقام فى الفقه لا يُلْحَق ، شهد له بذلك أهل جِلْدَتِه ، وفى مقدمتهم مالك والشافعى[1] .

---

(١) عن ابن خلدون .

ويذكر أصحاب طبقات الحنفية أن هـذا المذهب شاع فى بلاد بعيدةٍ ومدن عديدةٍ ، كنواحى بغدادَ ومِصْرَ ، وبلاد فارس والرُّوم ، وبَلْخ وبخارى وفَرْغانَةَ ، وأكثر بلاد الهند والسِّنْد وبعض بلاد اليمن وغيرها .

وفى طبقات للحنفية[1] عندنا : أن أصحاب أبى حنيفة الذين دوَّنوا مذهبه أربعون رجلاً منهم : أبو يُوسُفَ ، وزُفَر ، وأن أول من كتب كتبه أسدُ بن عَمْرو .

وفيها أيضاً أنّ نوح بن أبى مريمَ عُرِفَ بالجامع ، لأنه أول من جمع فقه أبى حنيفة فى قولٍ ، وقيل : لقبَ بذلك لجمعه بين علوم كثيرة .

إيثار الحنفية بالقضاء :

ثمّ لما قام هرون الرشيد فى الخلافة ، وَوَلّى القَضاءَ أبا يُوسف صاحب أبى حنيفة ، بعد سنة سبعين ومائة ، أصبحت تولية القضاء بيده ، فلم يكن يُولّى ببلاد العراق وخراسان ، والشام ومصر — إلى أقصى عمل أفريقية — إلاّ من أشارَ به ، وكان لا يولّى إلاّ أصحابه

(١) نرجح أنها المرقاة الوفية للفيروزابادى : انظر الخزانة التيمورية .

والمنتسبين إلى مذهبه ، فاضطُرَّت العامة إلى أحكامهم وفتاواهم ، وفشا المذهب فى هذه البلاد فشواً عظيماً .

كما فشا المالكىّ بالأندلس بسبب تمكّن يحى بن يحى بن كثير عند الحكَم المنتصر ، حتى قال ابن حزم : مذهبان انتشرا فى بدء أمرهما بالرئاسة والسلطان : الحنفىّ بالمشرق ، والمالكىّ بالأندلس(١) .

ولم يزل هذا المذهب غالباً على هـذه البلاد ، لإيثار الخلفاء العباسيّين الحنفيّة بالقضاء ، حتى تبدّلت الأحوال وزاحمته المذاهب الثلاثة كما سيأتى فى الكلام عليها . وبلغ من تمسّكهم به فى القضاء أن القادر بالله استخلف مرّة إياس (العباس أحمد بن محمـد البارزى الشافعى) عن أبى محمد بن الأكفانى الحنفى قاضى بغـداد ، بإشارة أبى حامد الإسفراينى ، فأجيب إليه بغير رضا الأكفانى ، وكتب أبو حامد إلى السلطان محمود بن سبكتكين وأهل خراسان : أن الخليفة نقل القضاء عن الحنفية إلى الشافعية . فاشتهر ذلك وصار أهل بغداد حزبين ثارت بينهما الفتن ، فاضطر الخليفة إلى جمع الأشراف والقضاة ، وأخرج إليهم رسالة تتضمن أن الإسفراينى أدخل على أمير

(١) عن المقريزى ونفح الطيب وبغية الملتمس .

المؤمنين مداخل أوهمه فيها النُّصح والشفقة والأمانة ، وكانت على أصول الدَّخَل والخيانة ، فلما تبيّن له أمره ، ووضح عنده خبث اعتقاده فيما سأل فيه من تقليد البارزىّ الحُكْمَ ، وما فى ذلك من الفساد والفتنة ، والعدول بأمير المؤمنين عمّا كان عليه أسلافه من إيثار الحنفية وتقليدهم واستعمالهم، صرف البارزىّ ، وأعاد الأمر إلى حقه ، وأجراه على قديم رسمه ، وحمل الحنفية على ما كانوا عليه من العناية والكرامة والحرمة والإعزاز . وتقدّم إليهم ألاّ يَلْقوا أبا حامد ، ولا يقضوا له حقّا ، ولا يَرُدُّوا عليه سلاماً . وخلع على أبى محمد الأكفانى ، وانقطع أبو حامد عن دار الخلافة ، وظهر التسخّط عليه ، والانحراف عنه ، وذلك فى سنة ٣٩٣ هـ . واتصل ببلاد الشام ومصر[١] .

فى افريقية وصقلية :

وكان الغالب على أفريقية السُّنَنُ والآثار ، إلى أن قدم عبد الله ابن فرُّوح أبو محمد الفاسى بمذهب أبى حنيفة ، ثمّ غلب عليها لما

(١) عن المقريزى .

وَلِيَ قضاءها أسدُ بنُ الفرات بن سنان[1] . ثم بقي غالباً عليها حتى حمل المعزُّ بن بَادِيس أهلها على مذهب مالك[2] وهو الغالب إلى اليوم على أهلها إلاّ قليلاً منهم يقلّدون المذهب الحنفى .

وفى « الديباج » لابن فرحون : أن المذهب الحنفيّ ظهر ظهوراً كثيراً بأفريقية إلى قريب من سنة ٤٠٠ ه . فانقطع ودخل منه شيء ما وراءها من المغرب قريباً من الأندلس ومدينة « فاس » . وفى « أحسن التقاسيم » : أن أهل صقلية حنفيُّون .

(١) عن المقريزى . والمراد بأفريقية ـ ما يشمل طرابلس وتونس والجزائر، وجعلها بعضهم أقل من ذلك . وتفصيل الخلاف فيها ليس هذا موضعه . ويستفاد من « معالم الإيمان » أن ابن فروخ سمع من الإمامين مالك وأبي حنيفة . وكان إعتماده على مالك ولكنه كان يميل الى قول أهل العراق إذا ظهر عنده صوابه ، أو سمع ابن الفرات من مالك وأصحاب أبي حنيفة ، ونشر مذهب أهل العراق بأفريقية لسبب ترك صاحب « المعالم » ذكره .

وذكر ابن خلدون أنه كتب عن أصحاب أبي حنيفة أولا ثم انتقل الى مذهب مالك .

(٢) عن الكامل لابن الأثير . وكانت ولاية المعز سنة ٤٠٧ وتوفى سنة ٤٥١ ه .

وذكر أيضاً أنه سأل بعض أهل المغرب : كيف وقع مذهب أبي حنيفة — رحمه الله — إليكم ولم يكن على سابلتكم ؟

قالوا : لما قدم وَهْب بنُ وهْب من عند مالك رحمه الله ، وقد حاز من الفقه والعلوم ما حاز، استنكف أسد بن عبد الله أن يدرس عليه ، لجلالته وكِبَر نفسه ، فرحل إلى المدينة ليدرس على مالك ، فوجده عليلاً ، فلما طال مقامه عنده ، قال له : إرجع إلى ابن وهب فقد أوْدَعْتُهُ عِلْمى . وكَفَيْتكُم بِهِ الرِّحلَة . فصعب ذلك على أسد وسأل : هل يُعْرَف لمالك نَظِيرٌ ؟ فقالوا : فتى بالكوفة يقال له محمد ابن الحسن صَاحِبُ أبي حنيفة .

قالوا : فرحل إليه ، وأقبل عليه محمد إقبالاً لم يقبله على أحد ، ورأى فيه فهماً وحرصاً ، فزقّه الفقه زقًّا .

فلما علم أنه قد استقلّ وبلغ مُرَاده فيه ، سيّبه إلى المغرب ، فلما دخلها اختلف إليه الفتيان ، ورأوْا فروعاً حيّرتهم ، ودقائق أعجبتهم ، ومسائل ماطنت على أُذن ابن وهب . وتخرج به خَلْقٌ ، وفشا مذهب أبي حنيفة رحمه الله بالمغرب .

قلت : فَلِمَ لم يَفشُ بالأندلس ؟

قالوا : لم يكن بالأندلس أقل منه ها هنا ، ولـكن تناظر الفريقان يوماً بين يدى السلطان فقال لهما : من أين كان أبو حنيفة ؟ .

قالوا : من الـكوفة . فقال : ومالك ؟ . قالوا : من المدينـة . قال: عالم دار الهجرة يكفينا. وأمر بإخراج أصحاب أبي حنيفة وقال : لا أحبّ أن يكون فى عملى مذهبان : وسمعت هذه الحـكاية من عدّة مشايخ بالأندلس . . . انتهى .

قلنا : وفى هذه القصة ما لا يخلو من نظر ، فإن وهب بن وهب هذا لا نعلم أحداً ذكره فيمن أخذ عن الإمام مالك ، وإنما الآخذ عنه عبد الله بن وهب ، وهو لم يرحل إلى المغرب ، بل كان بمصر ومات بها .

وأما أسد بن عبد الله فصوابه على ما يظهر أبو عبد الله ، ويكون المراد به أبا عبد الله أسد بن الفرات ، فهو الذى لقى محمد بن الحسن وتفقّه بأصحاب الإمام أبى حنيفة ، ونشر مذهبه بأفريقية ، وذلك بعد أن رحل إلى الإمام مالك وأخذ عنه ، ولم يصادفه عليلاً ، فأحاله على ابن وهب كما ذكروا ، بل قال له لمـا استزاده بعد فراغه من السماع منه :

« حَسْبُكَ ما للناس ، أو حَسْبُكَ يا مغربىّ ، إن أحببت الرأى فعليك بالعراق » .

الحنفية فى مصر :

وكان أهل مصر لا يعرفون هذا المذهب حتى ولى قضاءها إسماعيل بن الْيَسَع الكوفىّ من قبل المَهْدِىّ سنة ١٤٦ هـ وهو أول قاض حنفى بمصر ، وأوّل من أدخل إليها مذهب أبى حنيفة ، وكان من خير القضاة ؛ إلا أنه كان يذهب إلى إبْطَال الأحْبَاس ، فثقل أمره على أهل مصر وقالوا :

أحدث لنا أحكاماً لا نعرفها ببلدنا : فعزله المهدىّ [1] .

ثم فشا فيها بعد ذلك مدة تمكن العباسيين ، إلاّ أنّ القضاء بها لم يكن مقصوراً على الحنفية ، بل كان يتولاه الحنفيّون تارةً ، والمالكيون أو الشافعيُّون أخرى .

إلى أن استولى عليها الفاطميُّون وأظهرُوا مذهب الشيعة الاسماعيلية ، وولّوُا القضاة منهم ، فقوى هذا المذهب بالدولة وعمِلَ

(١) من « طبقات الحنفية » المتقدم ذكرها و « رفع الإصر » للحافظ ابن حجر و « قضاة مصر لعلى بن عبد القادر الطوخى

بأحكامه — إلا أنه لم يقض على المذاهب السنية فى العبادات، لأنهم كانو يبيحون للرعيّة التعبّد بما يشاءون من المذاهب .

وقال القلقشندى فى « صبح الأعشى » : « كانوا يتألّفون أهل السنّة والجماعة ، ويمكنونهم من إظهار شعائرهم على اختلاف مذاهبهم ، ولا يمنعونهم من إقامة صلاة التراويح فى الجوامع والمساجد [1] على مخالفة مُعْتَقَدِهم فى ذلك ، ومذاهب مالك والشافعى وأحمد ظاهرة الشعار فى مملكتهم بخلاف مذهب أبى حنيفة ، ويراعون مذهب الإمام مالك، ومن سألهم الحكم به أجابوه » انتهى .

قلنا : بل أقام وزيرهم أبو على أحمد بن الأفضل ابن أمير الجيوش قضاة من المالكية والشافعية ، لما حجر على الخليفة الحافظ لدين الله وسَجَنَه ، فإنه أعلن مذهب الإمامية وأقام أربعة قضاة : اثنين شيعيّين أحدهما إمامىّ والآخر إسماعيلى . واثنين سُنِّيين أحدهما مالكى والآخر شافعىّ ، فكان كل قاض منهم يحكم بمذهبه .

---

(١) وقد أن بعض خلفائهم كانوا يمنعون الناس من صلاة التراويح ، وعاقب أحدهم شخصاً وجد عنده الموطأ — فمراد القلقشندى : ما كان متبعاً عندهم فى الغالب .

ويورّث بمقتضاه . فلما قُتِل أبو علىّ عاد الأمر إلى ما كان عليه من مذهب الاسماعيلية (١) .

ويظهر لنا أن غضّ الفاطميين من المذهب الحنفى لم يكن إلا لأنه مذهب الدولة العباسيّة المناوئة لهم فى المشرق .

ثم لما قامت الدّولة الأيوبية بمصر ، وكان من سلاطينها شافعية ، قضَوا على التشيع فيها ، وأنشأوا المدارس للفقهاء الشافعية والمالكية.

وكان « نور الدين الشهيد حنفياً فنشر مذهبه ببلاد الشام ، ومنها كثرت الحنفية بمصر ، وقدم إليها أيضاً عدة فقهاء منهم من بلاد المشرق . فبنى لهم « صلاح الدين الأيوبى » المدرسة السيُوفيَّة بالقاهرة ، وما زال مذهبهم ينتشر ويقوى ، وفقهاؤهم يكثرون بمصر ، إلاّ فى آخر هذه الدولة (٢) .

وأوّل من رتب دروساً أربعة للمذاهب الأربعة فى مدرسة واحدة هو « الصالح نجم الدين أيوب » فى مدرسته الصَّالِحِيَّة بالقاهرة سنة ٦٤١ هـ (٣) .

---

(١) عن المقريزى وغيره . (٢) عن المقريزى .
(٣) عن المقريزى ، وتحفة الأحباب للسخاوى .

ثم كثر هذا النوع من المدارس فى الدولتين التركية والجركسية . وحدث فى الأولى جعل القضاة أربعة ، فعاد الحنفية إلى القضاء بعد انقطاعهم عنه مدة الفاطميين ، والاقتصار مدة الأيوبيين على نواب منهم ، ومن المالكية والحنابلة عن القاضى الشافعى .

ثم لما استولى العثمانيون على مصر حصروا القَضَاء فى الحنفية ، وأصبح المذهب الحنفى مذهب أمراء الدولة وخاصتها ، ورغب كثير من أهل العلم فيه لتولى القضاء ، إلا أنه لم ينتشر بين أهل الريف والصعيد [1] انتشاره فى المدن ، ولم يزل كذلك إلى اليوم .

فى البلاد الإسلامية الأخرى :

أما بدء دخول المذهب الحنفى فى سائر البلاد الإسلامية فيَعْسُرُ تعيينهُ لكل بلد ، وغاية ما وقفنا عليه من انتشاره فى القرن الرابع ، ما ذكره المقدسى فى « أحسن التقاسيم » فى كلامه على كل إقليم .

ومنه يعلم أنه كان الغالب على أهل صنعاء وصعدة باليمن ، والغالب على فقهاء العراق وقضاته ، وكان منتشراً بالشام ، تكاد

(١) كانوا قديما يعبرون بالريف عن الوجه البحرى . وبالصعيد عن الوجه القبلى فجاريناهم فى ذلك .

لا تخلو فيه قصبة أو بلد من حنفى ، وربما كان القضاة منهم ، إلا أن أكثر العمل فيها كان على مذهب الفاطمى فى زمنه ، أى كما كان بمصر .

وكان فى إقليم الشرق أى خراسان وسجستان وما وراء النهر وغيرها ، إلا فى بلاد منها ذكرها ، فإن أهلها شافعية وكان أهل جرجان وبعض طبرستان من إقليم الدّيلم حنفية . وكان غالباً على أهل « دبيل » من إقليم الرحاب الذى منه الران وأرمينية وأذربيجان وتبريز ، وموجوداً فى بعض مدنه بلا غَلَبة .

وكان غالباً على أهل القرى من إقليم الجبال ، وكثيراً فى إقليم خُوزستان المسمى قديماً الأهْوَاز (١) . وكان لهم به فقهاء وأئمة وكبراء .

وكان بإقليم فارس كثير من الحنفية إلا أن الغلبة كانت فى أكثر السّنين للظاهريّة ، وكان القضاء فيهم . وكانت قَصَبَاتُ السِّند لا تخلو من فقهاء حنفيّة .

وفى « معجم البلدان لياقوت » أن أهل الرىّ كانوا ثلاث

(١) هو المسمى الآن بالمحمرة .

طوائف : شافعية وهم الأقل ، وحنفية وهم الأكثر ، وشيعة وهم السواد الأعظم .

ثم فنى أهلُ المذهبين وغلب الشيعة على ما سيأتى ، وذكر أيضاً أن أهل سجستان كانوا حنفية .

وذكر ابن تغرى بردى فى « المنهل الصافى » أن ملوك بنجالة بالهند كانوا جميعاً حنفية .

وسنذكر فى الخاتمة مبلغ انتشار هذا المذهب اليوم فى البلاد .

عقائد الحنفية :

ويتبع الحنفية فى الأصول الإمام أبا منصور محمد الماتريدىّ الحنفى ، وليس بين أصحابه وأصحاب الإمام الأشعرى خلاف إلاّ فى بضع عشرة مسألة ، ومنهم أشعرية ولكن على قلة حتى قيل : من المستظرف أن يكون حنفىّ أشعريّا (١)

والذى فى « طبقات السبكى » أن الحنفية أكثرهم أشاعرة ، أعنى يعتقدون عقيدة الأشعرى ـ لا يخرج منهم إلا من لحق بالمعتزلة .

(١) عن الكامل لابن الأثير و « الفوائد البهية » تيمور .

وذكر أنه تأمّل عقيدة الطحاوى التى زعم أنها « ما كان عليه الإمام أبو حنيفة وصاحباه فلم يجد إلا ثلاث مسائل خالف فيها الأشعرية فى العقائد ثلاث عشرة مسألة ، منها ست معنوية والباقى لفظى .

قلنا : وكأنه يريد أنّ خلافهم فى هذه المسائل لا يخرجهم عن كونهم أشعرية ، وإن تَسَمَّوْا بالماتريدية ، لتصريحه بعد ذلك بأنها كالمسائل التى اختلفَ فيها الأشاعرة فيما بينهم ، ولأنّ المسائل الثلاث عشرة لم تثبت جميعها عن الشيخ ، ولا عن الإمام أبى حنيفة .

* * *

المذهب المالكي

مذهب أهل الحديث :

يُنسب هذا المذهب إلى الإمام مالك بن أنَس الأصبَحِيّ ، رضى الله عنه ، المولود سنة ٩٣ هـ على الأشهر ، والمتوفى بالمدينة سنة ١٧٩ هـ على الصحيح . وهو ثانى المذاهب الأربعة فى القدم ، ويقال لأصحابه : أهل الحديث ، واختص إمامُه بمُدْرك آخر للأحكام غير المدارك المعتبرة عند غيره وهو عمل أهل المدينة (١) .

وقد نشأ المذهب المالكىّ بالمدينة موطن الإمام مالك ، ثم انتشر فى الحجاز ، وغلب عليه وعلى البصرة ومصر وما والاها من بلاد أفريقية والأندلس وصقلية والمغرب الأقصى إلى بلاد من أسلم من السودان .

وظهر ببغداد ظهوراً كثيراً ، ثمّ ضعف فيها بعد القرن الرابع ،

(١) عن ابن خلدون .

وضعف بالبصرة بعد الخامس، وغلب فى خراسان على « قَزْوين » وأَبْهر، وظهر بنَيْسابور أولاً، وكان له بها وبغيرها أئمة ومدرسون.

وكان ببلاد فارس، وانتشر باليمن وكثير من بلاد الشام[٢] وكان قد خَمَل بالمدينة، فلما تولى قضاءها ابن فرحون سنة ٧٩٣ هـ أظهره بعد خموله[١]،

المالكية فى مصر:

وأول من قدم به إلى مصر – على مافى « خطط المقريزى » عبد الرحيم بن خالدبن يزيد بن يحيى، مولى جُمح، ثم نشره بها عبد الرحمن بن القاسم، فاشتهر بها أكثر من مذهب أبى حنيفة لتوافر أصحاب مالك بها، ولم يكن مذهب أبى حنيفة يعرف بمصر.

ويوافق هذا مافى « الأوائل » للسيوطى، ولكنه ذكر فى « حسن المحاضرة » نقلاً عن « الديباج » أن المشهور أنه من أصحاب مالك المصريين، وهو أول من أدخل علم مالك بمصر، ولم تنبت مصر أنبل منه » إلى أن قال: وتوفى سنة ١٦٣ هـ: وكلا القولين صحيح.

(١) عن الديباج. (٢) عن نيل الابتهاج.

ففى ترجمة عثمان الجذامى من تهذيب التهذيب «للحافظ بن حجر ما نصه وقال ابن وهب :

أوّل من قَدِمَ مصر بمسائل مالك : عثمان بن الحكم ، وعبد الرحيم بن خالد بن يزيد » انتهى . فالظاهر أنهما بعد أن أتما الأخذ عن الإمام ، عادا معاً إلى مصر ونشرا بها علمه .

وفى « خطط المقريزى » أن هذا المذهب مازال معمولا به بمصر مع الشافعى ، وتولى القضاء من يذهب إليهما أو إلى مذهب أبى حنيفة إلى أن قدم القائد جوهر ، فمن حينئذ فشا بديار مصر مذهب الشيعة، وعمل به فى القضاء والفُتيا ، وأنكر ماخالفه .

قلنا . ثم عاد الانتعاش إلى المذهب المالكى فى الدولة الأيوبية ، وبنيت لفقهائه المدارس ، ثم عمل به فى القضاء استقلالا لمَّا أحدث الظاهر بيبرس فى الدولة التركية البحرية القضاة الأربعة ، وصار قاضيه الثانى فى المرتبة بعد الشافعى وكان القضاء فى الدولة الأيوبية للشافعية ، ولقاضيهم نواب من المذاهب الثلاثة ، ولم يزل منتشراً بمصر إلى الآن معادلاً للشافعى ، وأكثر انتشاره فى الصعيد .

في أفريقية والأندلس :

وكان الغالب على أهل أفريقية السُّنن ، ثم غلب الحنفي كما تقدم فلما تولّى عليها المعزّ بن باديس سنة ٤٠٧ هـ حمل أهلها وأهل ماوالاها من بلاد المغرب على المذهب المالكي ، وحسم مادة الخلاف في المذاهب(١) فاستمرت له الغلبة عليها وعلى سائر بلاد المغرب . وفي ذلك يقول مالك بن المُرحل المالكي شاعر المغرب .

مَذْهَبِي تَقْبِيلُ خَدٍّ مُذْهَبِ سيِّدي ماذا ترى في مَذْهَبِي
لا تخالف مالكًا في رأيه فعليه جُلُّ أهل المغرب(٢)

وهو الغالب على هذه البلاد إلى اليوم . وذكر الفاسي في في « العقد الثمين — في تاريخ البلد الأمين » : أن المغاربة كلّهم مالكيّة ، إلا النادر ممن ينتحلون الأثر .

وكان الغالب على أهل الأندلس : مذهب الأوزاعي ، وأول من أدخله بها صَعْصَعَةُ بن سَلام لما انتقل إليها ، وبقي بها إلى زمن الأمير هشام بن عبد الرحمن(٣) . ثم انقطع مذهبُ الأوْزَاعِي منها

(١) عن ابن الأثير ، وابن خلكان ، ومواسم الأدب .
(٢) من كناش ابن مفلح .
(٣) عن « بغية الملتمس »

بعد المائتين ، وغلب عليها المذهب المالكى .

وفى « نيل الابتهاج » أن أهلَ الأندلس التزموا مذهب الأَوْزَاعِيِّ حتى قَدِمَ عليهم الطبقة الأولى ممّن لقوا الإمام مالكا ، كزياد بن عبد الرحمن ، والغازى بن قيس ، وقرعوس بن العباس ، ونحوهم ، فنشروا مذهبه « وأخذ الأمير هشام النـاس به ، فالتزموه وحُملوا عليه بالسيف ، إلا من لا يُؤْبَه له .

فى « بغية الملتمس للضبي » : أن هذا المذهب انتشر بالإندلس بيَحْيَى ابن يَحْيَى بن كثير ، وتفقّه به جماعة لا يحصون . وتوفى سنة ٢٣٤ وقيل سنة ٢٣٣ هـ

وفى « خطط المقريزى » و « الدّيباج » لابن فَرْحُون . أنّ أوّل من أدخله بالأندلس : زيادُ بن عبد الرحمن القرطبيّ الملقب بشَبْطُون قبل يحيى بن يحيى ، وكانت وفاة زياد سنة ثلاث ومائتين وقيل سنة أربع ومائتين ، وقيل سنة تسع وتسعين ومائة .

وفى « نفح الطيب » تفصيل لذلك ملخّصُه :

أن جماعة من أمثال شَبْطُون كقَرْعُوس بن العباس ، وعيسى

ابن دينار وسعيد بن أبي هند ، وغيرهم .. رحلوا — إلى الحج في زمن هشام بن عبد الرحمن ، والد الحكم ، فلما رجعوا وصفوا من فضل مالك وسعة علمه وجلالة قدره ما عظم به صيته بالأندلس ، فانتشر يومئذ رأيه وعلمه بالأندلس وكان رائد الجماعة شبطونُ ، وهو أول من أدخل الموطأ إلى الأندلس مكملا متقناً ، فأخذه عنه يحيى بن يحيى ، ثم أشار على يحيى بالرحيل إلى مالك ، فرحل وأخذ عنه ، فكان انتشار المذهب به ، وبزياد ، وبعيسى بن دينار .

وقال في موضع آخر :

إن سبب حَمْل ملك الأندلس الناس على المذهب المالكي في بعض الأقوال ، أن الإمام مالكاً سأل عن سيرته بعض الأندلسيين فذكروا له منها ما أعجبه . فقال : نسأل الله تعالى أن يزيّن حرمنا بالكم ، أو قال كلاماً هذا معناه ، وذلك لأن سيرة بني العبّاس لم تكن مرضيّةً عند مالك ، ولَقِي منهم ما لَقى ممّا هو مشهور ، فلما بلغ قولُه ملكَ الأندلس — مع ما علم من جلالة مالك ودينه — حَمَلَ الناس على مذهبه وترْكِ مذهب الأوزاعيّ .

قلنا : وقد ذكر هذا السبب ابنُ نباتة أيضاً في « مسرح العيون » إلا أنه جعل ذلك في زمن عبد الرحمن الداخل ، والذى أجمع عليه المؤرخون أنّ دخول المذهب كان في زمن ابنه هشام .

ثم زاد انتشار هذا المذهب بالأندلس وبالمغرب ، بانتقال الفُتيا إليه في دولة الحكَم بن هشام ، وكان يحيى بن يحيى بن كثير مكينا عنده ، مقبول القول ، فصار لا يولىَّ القضاء إلاّ من أشار به ، فانتشر به مذهب مالك ، كما انتشر الحنفي بأبي يوسف في المشرق [1]

وعلّل ابن خلدون غَلَبة هذا المذهب على المغرب والأندلس تعليلاً فقال :

« أما مالك رحمه الله تعالى فاختص بمذهبه أهل المغرب والأندلس وإن كان يوجد في غيرهم إلاّ أنّهم لم يقلّدوا غيره إلاّ في القليل ، لأن رحلتهم كانت غالباً إلى الحجاز ، وهو منتهى سفرهم ، والمدينة يومئذ دارُ العلم ، ومنها خرج إلى العراق ، ولم يكن العراق في طريقهم ، فاقتصروا على الأخذ عن علماء المدينة ، وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك وشيوخه من قَبْله وتلاميذُه من بعده ، فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلّدوه دون غيره ممّن لم تصل إليهم طريقته .

وأيضاً فالبداوة كانت غالبةً على أهل المغرب والأندلس ، ولم يكونوا يعانون من الحضارة التي لأهل العراق ، فكانوا إلى أهل

---

(١) عن « المقريزى » و « وبغية الملتمس » و « نفح الطيب »

الحجاز أميل ، لمناسبة البداوة .

ولهذا لم يزل المذهب المالكى غضًّا عندهم ، ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها ، كما وقع فى غيره من المذاهب (1) انتهى .

قلنا : وتقدم فى الكلام على الحنفىّ شىء عن سبب انقطاعه بالأندلس وغلبة المالكىّ فيما رواه المقدسى .

فى المغرب الأقصى :

ولما قامت دولة بنى تَاشْفِينَ بالمغرب الأقصى فى القرن الخامس ، واستولوا على الأندلس ، وتولى ثانيهم أمير المسلمين على بن يوسف بن تَاشْفِين اشتد إيثارُه لأهل الفقه والدين . فكان لا يقطع أمراً فى جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء ، وَألْزَمَ القُضَاةَ بألا يَبتُّوا حكومة فى صغير الأمور وكبيرها إلاّ بحضر أربعة من الفقهاء ، فعظم أمر الفقهاء ، ولم يكن يقرّب منه ، ويحظَى عنده إلاّ من عَلِمَ مَذْهبَ مالك ، فنفَقَتْ فى زمنه كتُب المذهب ، وعمل بمُقْتَضَاها ونُبِذَ ماسواها . وكثُر ذلك حتى نُسِيَ النظر فى كتاب الله وحديث رسوله صلّى الله

(1) عن مقدمة ابن خلدون

عليه وسلم . فلم يكن أحد يعتني بهما كل الاعتناء[1] .

ثم زالت دولتهم ، واستولى الموحّدون على مملكتهم في أوائل القرن السادس ، وسلك خليفتُهم عبد المؤمن بن على هذا المسلك ، فجمع الناسَ بالمغرب على مذهب مالك في الفروع ، ومذهب أبي الحسن الأشعريّ في الأصول[2] وكان مقصدُه في الباطن — هو وابنه يوسف — مَحْوَ المذهب المالِكيّ ، وحَمْلَ الناس على العمل بظاهر القرآن والحديث ، ولكنهما لم يتمكّنا من ذلك[3] .

فلما تولىّ حفيدُه يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن ، تظاهر بمذهب الظاهرية وأعرض عن مذهب مالك ، فعظم أمر الظاهرية في أيّامه ، وكان بالمغرب منهم خلقٌ كثيرٌ يقال لهم الحَزْمِيَّةُ نسبةً لابن حَزْم رئيسهم ، إلا أنهم كانوا مغمورين بالمالكية ، فظهروا وانتشروا في أيام يعقوب ، ثم في آخر أيّامه استقضى الشافعيّة على

---

(١) عن «المعجب» للمراكشي .

(٢) عن كامل ابن الأثير .

(٣) عن «المعجب» للمراكشي .

بعض البلاد ومال إليهم [1] .

قال المراكشي في « المعجب » :

وفي أيامه انقطع علم الفروع ، وخافه الفقهاء ، وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يُجرَّدَ مافيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ، ففعل ذلك ، وأحرق منها جملة في سائر البلاد ، « كمدوّنة » سحنُون ، و « كتاب » ابن يُونس ، و « نوادر » ابن أبي زيد ومختصره ، والتهذيب للبرادعي ، و «واضحة» ابن حبيب ، وماجانس هذه الكتب .

ولقد شهدتها وأنا يومئذ بمدينة فاس ، يؤتى منها بالأحمال فتوضع ، وتطلق فيها النّار .

ثمّ أمر بجمع أحاديث من الصحيحين والترمذي والموطأ وسُنن أبي داود والنّسائي والبزّار والدّارقُطْني والبيهقيّ ومُسْند ابن أبي شيبة في الصلاة وما يتعلّق بها ، فكان يُمْلِي هذا المجموع بنفسه على الناس ، ويأخذهم بحفظه . ويجعلُ لمن يحفظه الجُعْلَ السنيّ من الكُسَى والأموال . انتهى ملخصاً .

---

(١) عن «الكامل» لابن الأثير .

وكان المذهب المالكى فى القرن الرابع بالعراق والأهواز ، ومنتشراً بمصر وبلاد المغرب ، وغالباً على الأندلس على ماذكره المقدسىُّ فى « أحسن التقاسيم » .

ويتبعُ المالكية فى الأصول عقيدةَ أبى الحسن الأشعرى بحيث لا يُرَى مالكىٌّ إلا شعرياً — كما فى « الطبقات » و« معيد النعم » — للتاج السبكىّ .

المذهب الشافعي

في مصر :

يُنسب هذا المذهب إلى الإمام محمد بن إدريس الشافعي القرشي رضي الله عنه ـ المولود بغزّة سنة ١٥٠ هـ والمتوفى بمصر سنة ٢٠٤ هـ

وكان آية في الفهم والحفظ ، واجتمع له من الفضائل مالم يجتمع لغيره ، ومذهبه ثالث الأربعة في القدم ، ويقال لأصحابه أهل الحديث كالمالكيّة [1] بل كان أهل خراسان إذا أطلقوا « أصحاب الحديث » لا يعنون إلا الشافعية [2] وهو ممّن أخذ عن الإمام مالك ، ثمّ استقل بمذهب خاص .

قال ابن خلدون : رحل إلى العراق بعد مالك ، ولقى أصحاب الإمام أبي حنيفة وأخذ عنهم ، ومزج طريقة أهل الحجاز بطريقة

(١) عن « ابن خلدون » و « طبقات السبكي » .
(٢) عن « طبقات السبكي » .

أهل العراق ، واختصّ بمذهب ، وخالف مالكاً — رحمه الله — في كثير من مذهبه .

ويذكر أصحاب الطبقات أن ظهور المذهب الشافعي كان أوّلاً بمصر ، وكثر أصحابه بها ، ثم ظهر بالعراق ، وغلب على بغداد وعلى كثير من بلاد خراسان ، وتوران ، والشام ، واليمن ، ودخل ماوراء النهر وبلاد فارس والحجاز ، وبعض بلاد الهند ودخل شيء منه في أفريقية والأندلس بعد سنة ٣٠٠ هـ (١)

وكان الغالب على أهل مصر الحنفيّ والمالكيّ كما تقدّم ، فلما قدم إليها الإمام الشافعيّ أنتشر بها مذهبه وكثر . (٢)

قال ابن خلدون : وأما الشافعي فقلّدوه بمصر أكثر مما سواها وكان مذهبه قد انتشر بالعراق وخراسان وما وراء النهر ، وقاسَمَ

(١) عن « الديباج » و « الفوائد البهية » .

(٢) قال عبد القادر الطوخي في كتابه « قضاة مصر » : إن عيسى بن المنكدر قاضي مصر قام في وجه الإمام الشافعي فقال : دخلت هذه البلدة وأمرها واحد ، رأيها واحد ، ففرقت بينهم يشير إلى مخالفة متبعيه لأصحاب مالك . فإن أهل مصر قبل وجود الشافعي كانوا لا يعرفون إلا رأى مالك لها ، وفيه نظر — لأن الحنفي كان معروفاً أيضاً عندهم .

الشَّافِعِيّةُ الحَنَفِيّةَ فى الفتوى والتدريس فى جميع الأمصار ، وعظمت مجالس المناظرات بينهم ، وشحنت كتب الخلافيات بأنواع استدلالاتهم ، ثم دَرَسَ ذلك كلّه بدُروس المشرق وأقطاره .

وكان الإمام محمد بن إدريس الشافعىّ لما نزل على بنى عبد الحكم بمصر ، أخذ عنه جماعة من بنى عبد الحكم ، وأشهب وابن القاسم وابن المواز ، وغيرهم ، ثم الحارث بن مسكين وبنوه ، ثم انقرض فقه أهل السُّنّة من مصر لظهور الرافضة ، وتداول بها فقه أهل البيت وتلاشى مَنْ سواهم ، إلى أن ذهبت دولة العُبَيْدِيّين من الرّافضة على يد صلاح الدين يوسف بن أيوب ورجع اليها فقه الشافعىّ وأصحابه من أهل العراق والشام فعاد إلى أحسن ما كان ، ونَفَق سوقه .

واشتهر منهم محيي الدين النووى من الحلبة التى ربيت فى ظل الدولة الأيوبية بالشام ، وعزّ الدّين بن عبد السّلام أيضاً ، ثم ابنَ الرّفْعَة بمصر ، وتقى الدين بن دقيق العيد ، ثم تقى الدين السبكى بعدهما . إلى أن انتهى ذلك إلى شيخ الإسلام بمصر لهذا العهد . وهو

سراج الدين البلقيني . فهو اليوم أكبر الشافعية بمصر، وكبير العلماء بل أكبر العلماء من أهل العصر. انتهى.

ولما أخذت الدولة الأيوبية في إنعاش مذاهب السنّة بمصر، ببناء المدارس لفقهائها، وغير ذلك من الوسائل جعلت للشافعيّ الحظّ الأكبر من عنايتها نخصّت به القضاء لكونه مذهب الدولة.

وكان بنو أيوب كلّهم شافعية، إلا المعظم عيسى بن العادل أبي بكر سلطان الشام، فإنه كان حنفياً، ولم يكن فيهم حنفيّ سواه، وتبعه أولاده [١]. وكان متغالياً في التعصب لمذهبه ويعتبره الحنفية من فقهائهم. ألف شرحاً على « الجامع الكبير » في عدّة مجلدات، وله السهم المصيب في الردّ على الخطيب البغدادي فيما نسبه للامام أبي حنيفة في تاريخ بغداد [٢]

ثم لما خلفتها دولة الترك البحرية، وكان سلاطينها شافعية أيضاً [٣]

---

(١) عن ابن خلكان.

(٢) عن ابن خلكان.

(٣) كان سيف الدولة قطز المتولى قبل بيبرس حنفياً ولكن لم يؤثر ذلك في مذهب الدولة لقصر مدته. وزعم السيوطي في المحاضرة أنه لم يعرف فيهم غير شافعي سواه.

استمر العمل فى القضاء على ذلك ، حتى أحدث الظاهر بيبرس نظامَ القضاة الأربعة ، فكان لكلِّ قاضٍ التحدث فيما يقتضيه مذهبه بالقاهرة والفسطاط ، ونَصْب النواب وإجْلاسْ الشهود، ومُيز القاضى الشافعىُّ باستقلاله بتولية النواب فى سائر بلاد القطر ، لا يشاركه فيها غيره ، كما أُفرِدَ بالنظر فى مال الأيتام والأوقاف [1] وكانت له المرتبة الأولى بينهم ، ثم يليه المالكىّ ، والحنفى ، والحنبلىّ [2]

ثم استمر الحال على ذلك فى الدولة الجركسية حتى استولى العثمانيون على مملكتهم فأبطلوا نظام القضاة الأربعة ، وحصروا القضاء فى الحنفىّ ، لأنّه مذهبهم . ولم يزل مذهب الدولة إلى اليوم . إلاّ أنّ ذلك لم يؤثر فى انتشار المذهبين الشافعىّ والمالكىّ بين الأهلين السابق تمكنهم وانتشارهما بينهم . فبقيا غالبين على الرّيف والصعيد ، والشافعىُّ أغلب على الريف المعبرّ عنه بالوجه البحرى .

---

(١) ، (٢) : عن « صبح الأعشى » . وذكر ابن بطوطة أن ترتيبهم بعصر مدة الملك الناصر كان بتقديم الحنفى على المالكى، فلما ولى القضاء برهان الدين ابن عبد الخالق الحنفىَ الأمر على الملك الناصر بجلوس المالكى فوقه كما جرت بذلك العادة القديمة ، فعمل باشاراتهم واستقر الأمر على ذلك .

وكانت شياخة الأزهر — وهى رئاسة العلماء الكبرى — محصورة فى علمائه من سنة ١١٣٧ هـ[١] إلى أن تولاها من الحنفية الشيخ محمد المهدى العباسى سنة ١٢٨٧ هـ[٢] ، مضافة إلى الإفتاء ، فلم تنحصر بعد ذلك فى مذهب من المذاهب ، ولكن لم يتولها حنبلى لقلة الحنابلة بمصر .

فى الشام والعراق:

وكان الغالب على أهل الشام مذهب الأوزاعى ، حتى ولى قضاء دمشق بعد قضاء مصر أبو زُرْعَة محمد بن عثمان الدمشقى الشافعى ، فأدخل إليها مذهب الشافعى وحكم به ، وتبعه من بعده من القضاة . وهو أول من أدخله الشام ، وكان يهب لمن يحفظ

---

(١) أول ما استطعنا معرفته ممن تولى شياخة الأزهر الشيخ محمد الخرشى المتوفى سنة ١١٠١ هـ وكان مالكيا ، وتولاها بعده الشيخ ابراهيم بن محمد البرقاوى الشافعى وتوفى سنة ١١٠٦ هـ انحصرت بعده فى المالكية الى سنة ١١٣٧ هـ فانتقلت إلى الشافعية .

(٢) أول ما استطعنا معرفته ممن تولى مشيخة الأزهر الشيخ محمد الخرشى المتوفى سنة ١١٠١ هـ وكان مالكيا ، وتولاها بعده الشيخ ابراهيم بن محمد البرقاوى الشافعى وتوفى سنة ١١٠٦ هـ ثم انحصرت بعد المالكية إلى سنة ١١٣٧ هـ فانتقلت إلى الشافعية .

« مختصر المزنيّ » مائة دينار ، وتوفى سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث وثلاثمائة[1] .

وذكر المقدسى فى أحسن التقاسيم ، أن الفقهاء بأقليم الشام فى زمنه ، أى فى القرن الرابع ، وكانوا شافعية . قال : « ولا ترى به مالكيًّا ولا داوديًّا » .

وفى « طبقات السبكى » و « الإعلان بالتوبيخ للسخاوى » أن المذهب انتشر فيما وراء النهر بمحمد بن إسماعيل القفّال الكبير الشاسى ، وتوفى سنة ٣٦٥ هـ . وذكر المقدسى أنه كان الغالب على كثير من البلدان فى إقليم المشرق ، ككورة الشاس وإيلاق وطوس ونسا وأبيورد وغيرها .

وفى هراة وسجستان وسَرْخس كانت تقع فيها عصبيات بين الشافعية والحنفية ، تُراق فيها الدماء ويدخل بينهم السلطان .

وذكر عن إقليم الدّيْلم أن أهل قومسى وأكثر أهل جرجان ،

---

(١) عن « رفع الإصر » و « الإعلان بالتوبيخ » و « الثغر البسام فى قضاة الشام » لابن طولون .

وبعض طبَر ستان ، كانوا حنفية ، والباقون حنابلة وشافعية ، وكان لا يرى ببيار صاحب حديث إلاّ شافعيًّا .

وذكر عن إقليم « القـور » الذى هو من بلاد الموصل وآمد . الخ انتشار الحنفى والشافعى فيه قال : وفيه حنابلة . وذكر أن الشافعى كان الغالب على أقليم كرْمَان .

وفى « الإعلان بالتوبيخ » أن الحافظ عبدان بن محمد بن عيسى المروزى هو الذى أظهر مذهب الشافعىّ بمَرْو وخراسان ، بعد أحمد ابن سيار . وكان السبب فى ذلك أن ابن سيّار حمل كتب الشافعىّ إلى مرو ، وأعجب بها الناس ، فنظر عبدان فى بعضها وأراد أن ينسخها فلم يمكنه ابن سيّار ، فباع ضيعة وخرج إلى مصر ، فأدرك الربيع وغيره من أصحاب الشافعىّ ، فنسخ كُتب الشافعى ورجع إلى مَرْو ، وابن سيّار حىّ ؛ ومات عبدان سنة ٢٩٣ هـ .

وذكر أيضاً أن أبا عوانة يعقوب بن إسحاق النيسابورى الاسْفرَاني ، صاحب الصحيح المستخرج على مسلم ، أوّلُ من أدخلَ مذهب الشافعىّ وتصانيفه إلى إسفراين . وهو ممّن أخذ عن الربيع والمزنىّ ، ومات سنة ٣١٦ هـ . إلى أن قال :

وأبو إسماعيل محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمى الترمذى هو الذى حمل كتب الشافعى من مصر فانتسخها إسحاق بن رَهْوِيْه وصنف عليها (الجامع الكبير) لنفسه . وهو ممن روى عن البُوَيطىّ ، ومات سنة ٢٨٠ ﻫ .

وعن ابن سُرَيج انتشر مذهبُ الشافعىّ فى أكثر الآفاق .

وفى معجم البلدان لياقوت : أن أهل الرِّىّ كانوا ثلاث طوائف : شافعية وهم الأقل ، وحنفية وهم الأكثر وشيعة وهم السواد الأعظم ، فوقعت العصبية بين السنة والشيعة ، فتضافر عليهم الحنفية والشافعية ، وتطاولت بينهم الحروب حتى لم يتركوا من الشيعة من يعرف .

ثم وقعت العصبية بين الحنفية والشافعية فكان الظفر للشافعية، مع قلتهم . فخربت مَحَالُّ الشيعة والحنفية ، وبقيت محلة الشافعية ، وهى أصغر محال الرّى ، ولم يبق من الشيعة والحنفية إلاّ من يخفى مذهبه .

وذكر فى كلامه على « سادة » التى بين الرى وهمذان : أنه

أهلها كانوا سنية شافعية ، وكان بقربها مدينة يقال لها « آوة » أهلها شيعية إمامية . فكانت تقع بينهم العصبية .

وفى الكامل « لابن الأثير فى حوادث سنة ٥٩٥ هـ . مانصه :

« وفيها فارق غياث الدين صاحب غزنة وبعض خراسان مذهب الكرّاميّة[١] . وصار شافعى المذهب .

وكان سبب ذلك أنه كان عنده إنسان يعرف بالفخر مبارك شاه ، يقول الشعر بالفارسية ، وكان متفننا فى كثير من العلوم ، فأوصل إلى غياث الدين الشيخ وجيه الدين أبا الفتح محمد بن محمود المَرْوَروزى الفقيه الشافعى ، فأوضح له مذهب الشافعى وبين له فساد مذهب الكرّاميّة فصار شافعياً وبنى المدارس للشافعية ، وبنى بغزنة

---

(١) نسبة إلى محمد بن كرام السجستانى المتوفى سنة ١٥٠ هـ وقد اختلفوا فى ضبط كرام فقيل بتخفيف الراء وكسر الكاف أو فتحها . وقيل بفتح الكاف وتشديد الراء . وكان محمد صاحب مذهب فى العقائد معروف إلا أن المقريزى فى خططة ذكر أنه انفرد فى الفقه أيضاً بأشياء : منها أن المسافر يكفيه من صلاته تكبيرتان ، وأجاز الصلاة فى ثوب مستغرق فى النجاسة ، وزعم أن العبادات تصح بغير نية وتكفى الإسلام إلى آخر ما ذكر مما يدل على أنه صاحب آراء فى الفروع ومنه يعلم معنى انتقال غياث الدين من هذا المذهب إلى المذهب الشافعى .

مسجداً لهم أيضاً ، وأكثر مراعاتهم فـــى الكرامية فى أذى وجيه الدين ، فلم يقدرهم الله تعالى على ذلك .

وقيل أن غياث الدين وأخاه شهاب الدين — لما ملكا فى خراسان قيل لهما : إن الناس فى جميع البلدان يُزْرُون على الكرامية ويحتقرونهم ، والرأى أن تفارقا مذهبهم فصارا شافعيين، وقيل : إن شهاب الدين كان حنفياً والله أعلم .

وكان الحنفىُّ غالباً على بغداد كما قدمنا ، ثم زاحمه فيها الشافعىُّ وكانت له كثرة ، ومع أن الحنفىَّ كان مذهب الدولة لم يمنع ذلك من تقليد بعض الخلفاء للشافعى، كما فعل المتوكل . وهو أول من فعل ذلك منهم[1]

وكان الحسنُ بن محمد الزعفرانى ، من رواة القديم عن الشافعى، أحد من نشره فيها ، وتوفى سنة ٢٦٠ هـ .

قال السخاوى فى « الإعلان بالتوبيخ » :

« حجَّ الرَّبيع بن سليمان سنة أربعين ومائتين ، فالتقى مع

(١) عن محاضرة الأوائل.

أبى الحسن بن محمد الزعفرانى بمكة . فسلّم أحدهما على الآخر . فقال الرّبيع : يا أبا علىٍّ ، أنت بالمشرق ، وأنا بالمغرب نبث هذا العلم ، يعنى علم الشافعى « انتهى » .

يريد بالمغرب مصر ، لأنها كذلك بالنسبة لبغداد .

« وفى طبقات السبكى » ، أن بنى أبى عُقامة هم الذين نشر الله بهم مذهب الشافعى فى تهامة .

هذا ما انتهى إلينا علمه عن انتشار هذا المذهب بمصر وسائر بلاد المشرق .

وأما المغربُ فلم يكن حظه منه كبيراً لغلَبة المالكى على بلاده ، حتى زعم المقدسى فى « أحسن التقاسيم » أنهم كانوا بسائر المغرب على عهده إلى حدود مصر لا يعرفونه ، وأنه ذَاكَرَ بعضَهم مرّة فى مسألة ، فذكر قول الشافعى ، فقالوا من الشافعى ؟ إنما كان أبو حنيفة لأهل المشرق ومالك لأهل المغرب .

قال: ورأيت أصحاب مالك يبغضون الشافعىّ ويقولون آخذ العلم عن مالك ثم خالفه .

وقال عن القيروان: ليس فى أهلها غير حنفىٍّ ومالكىّ مع ألفة عجيبة ، لا شغب بينهم ولا عصبية .

وقال عن الأندلس : ليس بها إلا مذهب مالك ، فإن ظهروا على حنفىٍّ أو شافعىٍّ نفوه .

وفى الكامل «لابن الأثير : أن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن» صاحب المغرب والأندلس ، بعد أن تظاهر بمذهب الظاهرية ، مال إلى الشافعية فى آخر أيامه واستقضاهم على بعض البلاد .

ويتبع غالب الشافعية فى الأصول مذهب أبى الحسن الأشعرى وقال التاج السبكى فى « الطبقات » :

إن غالبهم أشاعرة لا يَسْتَثْنى إلا مَنْ لَحِقَ منهم بتجسيم أو اعتزال ممَّن لا يَعْبَأ الله به .

المذهب الحنبلي

مذهب أهل نجد :

يُنسب المذهب الحنبليّ إلى الإمام أحمد بن حنبل الشيبانيّ — رضي الله عنه — المولود ببغداد سنة ١٦٤هـ ، والمتوفى بها سنة ٢٤١هـ . وقيل : ولد بِمَرْو ، وحمل إلى بغدادَ رضيعاً . ومذهبه رابعُ المذاهب السُّنية المعمول بها عند جمهور المسلمين . وكان من خواص أصحاب الإمام الشافعيّ إلى مصر .

وكان منشأ هذا المذهب ببغداد ، ثمّ شاع في غيرها ، ولكن دون شيوع باقي المذاهب[1] .

قال ابن فَرْحُونَ في « الديباج » :

« وأما مذهب أحمد بن حنبل — رحمه الله — فظهر ببغداد ،

(١) عن « الفوائد البهية » .

ثمّ انتشر بكثير من بلاد الشام ، وضعف الآن » أى فى القرن الثامن » .

وقال ابن خلدون :

« وأمّا أحمد بن حنبل فمقلدوه قليل ، لبُعْد مذهبه عن الاجتهاد ، وأصالته ، فى معاضدة الرواية ، وللأخبار بعضها ببعض ، وأكثرهم بالشام والعراق فى بغداد ونواحيها ، وهم أكثر الناس حفظاً للسنة ورواية الحديث » وقد تأخَّر ظهوره بمصر ظهوراً بيناً إلى القرن السابع .

وعلّله السّيوطِىّ فى « حسن المحاضرة » بقوله :

« وهم بالديار المصرية قليل جدًّا ، ولم أسمع بخبرهم فيها إلاّ فى القرن السابع وما بعده ، وذلك أن الإمام أحمد — رضى الله عنه — كان فى القرن الثالث ولم يبرز مذهبه خارج العراق إلاّ فى القرن الرابع . وفى هذا القرن ملك العبيديون مصر ، وأفنوا من كان بها من أئمة المذاهب الثلاثة ، قتلاً ونفياً وتشريداً ، وأقاموا مذهب الرفض والشيعة ، ولم يزولوا منها إلاّ فى أواخر القرن السادس فتراجع إليها الأئمة من سائر المذاهب ، وأول إمَامٍ من الحَنَابلة

علمت حلوله بمصر هو الحافظ عبد الغنى المقدسى صاحب العمدة » .

انتهى .

وذكر المقريزى فى خططه : « أنه لم يكن له وللمذهب الحنفى كبير ذكر بمصر فى الدولة الأيوبية ، ولم يشتهر إلاّ فى آخرها » انتهى .

ثم زاد انتشاره بعد ذلك فى زمن القاضى عبد الله بن محمد ابن محمد عبة الملك الحجاوى ، المتولى قضاء قضاة الحنابلة بمصر سنة ٧٣٨هـ والمتوفى سنة ٧٦٩هـ كما فى « السبل الوابلة »[١] .

وذكر المقدسى أنه كان موجوداً فى القرن الرابع بالبصرة ، وبإقليم فور والديلم والرحاب ، وبالسوس من إقليم خوزستان ، وأن الغلبة فى بغداد كانت له وللشيعة .

وذكر فى كلامه على مصر أنّ الفُتيا فى زمنه كانت فيها على مذهب الفاطمىّ إلا أن سائر المذاهب كانت موجودة ظاهرة بالفسطاط . قال : « وثم محلة للكرامية وحلبة للمعتزلة . والحنبلية .

قلنا : مهما يكن من انتشاره فى كثير من البلدان ، فإن مقلديه

---

(١) السبل الوابلة على ضرائح الحنابلة ، لمحمد بن المكى وهو فى طبقاتهم .

فيها قليلون فى كل عصر، وإلى ذلك يشير الخفاجى فى «الريحانة» فى ترجمة زين الدين محمد الأنصارى الخزرجى بقوله : «تفقه على مذهب أحمد بن حنبل . فكان لطلابه سهل المورد عذب المنهل » . « وللناس فيما يعشقون مذاهب » وهم فى كل عصر أقل من القليل. وهكذا الكرام كما قيل :

يَقُولُونَ لِى قَدْ قَلَّ مذْهَبُ أَحْمَدٍ
وَكُلُّ قليلٍ فى الأَنامِ ضَئِيلُ
فقلْتُ لَهَمْ : مهلاً غَلطْتم بزعْمِكمْ
أَلم تعلَمُوا أنَّ الكِرامَ قليلُ
وما ضَرَّنَا أَنَّا قليلٌ ، وجارُنا
عَزِيزٌ ، وجارُ الأَكْثَرِينَ ذَلِيلُ

قلنا : ولم نسمع بغلبته على ناحية إلا على البلاد النجدية الآن ، وعلى بغداد فى القرن الرابع ، واستفحل أمره بها حوالى سنة ٣٢٣ ه .

قال ابن الأثير فى حوادث هذه السنة : « وفيها عظم أمرُ الحنابلة ، وقويَتْ شَوْكتهم ، وصاروا يَكْبِسُون دور القواد

والعامة . وأن وجدوا نبيذاً أراقوه ، وإن وجدوا مغنية ضربوها وكسروا آلة الغناء ، واعترضوا فى البيع والشراء ، ومشى الرجال مع النساء والصبيان . فإذا رأوا شيئاً من ذلك سألوا الذى معه ما هو السبب فأخبرهم ، وإلا ضربوه وحملوه إلى صاحب الشرطة وشهدوا عليه بالفاحشة .

قال : فأرجعوا بغداد ، فركب بدرُ الدين الخرشى — وهو صاحب الشرطة ـ عاشرَ جُمادَى الآخرة ، ونادى فى جانبَىْ بغداد فى أصحاب أبى محمـــد البرى من الحنابلة ، ألاّ يجتمع منهم اثنان ، ولا يتناظرون فى مذهبهم » . إلى أن قال :

« فلم يفد فيهم ، وزاد شرّهم وفتنتهم ، واستظهروا بالعميان الذين كانوا يأوون المساجد ، وكانوا إذا مرّ بهمْ شافعىٌّ المذهب أغْرَوا به العميان : فيضربونه بعصيهم حتى يكاد يموت ، فخرج توقيعُ الراضى بما يقرأ على الحنابلة ، يُنكر عليهم فِعلَهم » إلى آخر ما ذكره .

ولا ريب أن إثارة أمثال هذه الفتن لم تكن إلا من عصبية عامتهم

وغوغائهم ، وكثيراً ما كانت ترجع إلى أمور اعتقادية يخالفهم غيرهم فيها ، لانفراد أصحاب هذا المذهب بعقيدة خاصة فى الأصول .

وذكر التاج السبكى فى «الطبقات» أن أكثر فضلاء متقدميهم أشاعرة ، لم يخرج منهم عن عقيدة الأشعرى إلا من لحق بأهل التجسيم. قال : وهم فى هذه الفرقة من الحنابلة أكثر من غيرهم .

خاتمة

أخذت المذاهب الأربعة تتغلّب مع الزمن ، وغيرها من المذاهب السنيّة يَدْرُس ، حتى إذا كان القرنُ السابع تمّ لها التغلّب والتمكّن. وأفتى الفقهاء بوجوب اتّباعها ، فدرس ما عداها إلاّ بقايا من المذهب الظاهريّ ، بقيت فى بعض البلاد إلى القرن الثامن ، ثم درست كما قدمنا .

قال المقريزى : فلما كانت سلطنة الملك الظاهر بيبرس البُنْدُقْدَارِىّ ، ولى بمصر [1] والقاهرة أربعة قضاة وهم : شافعىّ ، ومالكىّ ، وحنفىّ ، وحنبلىّ ، فاستمرّ ذلك من سنة خمس وستين وستمائة ، حتى لم يبق فى مجموع أمصار الإسلام مذهب يعرف من مذاهب أهل الإسلام سوى هذه المذاهب الأربعة ، وعقيدة الأشعرى

---

(١) المراد بمصر « الفسطاط » وكانت منفصلة عن القاهرة ، ثم اتصلت بها بعد ذلك وصارت قسما من أقسامها يعرف اليوم : بقسم مصر القديمة .

وعملت لأهلها المدارس والخوانات والزوايا والربط فى سائر ممالك الإسلام ، وعُودى من تمذهب بغيرها ، وأنكر عليه ، ولم يولَّ قاض ولا قبلت شهادة أحد ، ولا قدّم للخطابة والإمامة والتدريس أحدٌ مالم يكن مقلدا لأحد هذه المذاهب وأفتى فقهاء هذه الأمصار فى طول هذه المدّة بوجوب اتباع هذه المذاهب وتحريم ما عداها ، والعمل على هذا إلى اليوم « انتهى » .

ولا ريب فى أن المراد عند جمهور المسلمين ، وإلاّ فمذهب الأباضيّة كان ولم يزل معمولاً به فى بلادهم شرقا وغربا ، وفقه الشيعة معمول به فى فارس وغيرها من البلدان .

وفى قوله : « وعقيدة الأشعرىّ » نظر لأن الحنفية يتبعون فى الأصول عقيدة الماتريدى ، إلاّ أن يكون عدّهم من الأشعريّة بالمعنى الذى أراده التاج السبكى وسبق لنا بيانه ، وكأنه لم يعتد بالحنابلة لقلتهم مع أن لهم عقيدة خاصة كما قدمنا .

ولنختم هذا البحث — بمبلغ انتشار المذاهب الآن عند جمهور المسلمين ، مستندين فى الكثير منه على مصادر إفرنجية لقلة الموجود منها بالعربية ، فنقول :

الغالب على المغرب الأقصى الآن المذهب المالكي ، وهو الغالب أيضاً على الجزائر وتونس وطرابلس ، لاتكاد تجد فيها من مقلدى غيره إلا الحنفيّة بقلّة ، وهم من بقايا الأسر التركية وأكثرهم فى تونس ، ومنهم أفراد بيت الإمارة بها ، ولهذا تمتاز حاضرتها بالقضاء الحنفى مشاركاً للقضاء المالكى . وأما سائر أعمالها فقُضاتها مالكية ، وفى الحاضرة كبير المفتين وهما : الحنفى ويلقب بشيخ الإسلام وله التقدّم والزعامة المعنويّة على الجميع ، والمالكيّ وله المقام الثانى ، وقد تساهلوا الآن فى تلقيبه بشيخ الإسلام أيضاً .

ومع قلّة المقلّدين للمذهب الحنفى فإنّ من السُّنَن المتبعة عندهم أن يكون نصفُ مُدرّسى جامع الزيتونة حنفية ، والنصفُ مالكية . وإنّما امتاز الحنفى بذلك لكونه مذهب الأسرة المالكة .

ويغلب فى مصر الشافعى والمالكى : الأوّل فى الرّيف ، والثانى فى الصعيد والسودان . ويكثر الحنفى وهو مذهب الدولة والمتّبعُ فى الفتْوَى والقضاء ، والحنبلى قليل بل نادر .

ويغلب الحنفى فى بلاد الشام ، يكاد يشمل نصفَ أهل السنّة بها ، والرُّبع شافعية ، والرّبع حنابلة .

ويغلب الشافعي على فلسطين ، ويليه الحنبلي ، فالحنفي ، فالمالكي .

ويغلب الحنفي على العراق ، ويليه الشافعي ، ويليه مالكية وحنابلة

والغالب على الأتراك العثمانيين والألبان وسكان بلاد البلقان: الحنفي ، وعلى بلاد الأكراد الشافعي ، وهو الغالب على بلاد أرمينيَّة لأنّ مسلميها من أصل تركاني أو كردي .

والسّنيون من أهل فارس أغلبهم شافعيّة وقليل منهم حنفيّة .

والغالب على بلاد الأفغان : الحنفيّ ، ويقل الشافعيّ والحنبلي .

والغالب على تركستان الغربية التي فيها بخارى وخيوة الحنفي .

وأما تركستان الشرقية المسماة أيضاً بالصينية فكان الغالب عليها الشافعي ، ثم تغلّب الحنفي بسعي العلماء الواردين عليها من بخاري .

والغالب على بلاد القوقاز وماوالاها : الحنفي ، وفيهم شافعية .

والغالب في الهند: الحنفي ، ويقدر اتباعه بنحو ٤٨ ألف ألف ، وأتباع الشافعي بنحو ألف ألف ، ويكثر بها أهل الآثار ، وفيها مذاهب أخرى مما لم نتعرّض لذكره .

ومسلمو جزيرة سَرَنْدِيب (سِيلان) وجزائر الفلبين والجاوة

وماجاورها من الجزائر: شافعية ، وكذلك مسلمو سيام ، ولكن بها حنفية بقلة وهم النازحون إليها من الهنود .

ومسلمو الهند الصينية شافعية ، وكذلك مسلمو أستراليا . وفى البرازيل من أمريكا نحو ٢٥ ألف مسلم حنفية ، وفى البلاد الأمريكية الأخرى مسلمون مختلفو المذاهب ويبلغ عدد الجميع نحو ١٤٠ ألفاً .

والغالب على الحجاز: الشافعى والحنبلى ، وفيه حنفية ومالكية فى المدن ، وأهل نجد حنابلة ، وأهل عسير شافعية ، والسنيون فى اليمن وعدن وحضرموت شافعية أيضاً — وقد يوجد بنواحى عدن حنفيـــة .

والغالب على عمان « مذهب الإباضية » ولكنها لا تخلو من حنابلة وشافعية . ويغلب على قطر والبَحْرَين المالكى ، وفيهما حنابلة من الواردين عليهما من نجد .

والغالب على أهل السنة فى الإحساء الحنبلى والمالكى والغالب على الكويت : المالكى ، والله أعلم .

مصادر البحث

للعلامة المحقق المغفور له احمد تيمور

انتشار المذاهب

المقدمة عن ابن خلدون ج اص ٣٧٢ ، الديباج ص ١٢ ،
المقريزى ج ٢ ص ٣٣٢ . المقدسى فى أحسن التقاسم ص ٣٧ .
الأربعة منهم للظاهرى والحنبلية فى أصحاب الحديث ابن خلدون
المقدمة ص ٣٧٢ : دروس الظاهرى .

الحنفى :

المقدمة لابن خلدون ص ٣٧٣ . الفوائد البهية ص ٦ : شيوعه فى بلاد كثيرة .

طبقات الحنفية ١٤١٧ تاريخ ص ١٠ وص ٥٠ ، ٥١

المقريزى ج ٢ ص ٣٣٣ : الرشيد وتوليته القضاء للحنفية وفيها إلى ص ٣٣٤ القادر وتولية الشافعى .

نفح الطيب ج ١ ص ٣٣٣ : مذهبان انتشرا، بغية الملتمس ٤٩٧.

كامل ابن الأثير ج ٩ ص ٩٥ : كان الحنفى بأفريقية حتى حمله
المعز بن باديس المالكى .

معالم الإيمان ج ١ ص ١٧٨ : ابن فرحون . و ص ٢ ج ٢ ابن
فرات وفى ص ٣ ، ١٠ : الحنفى مقدمة ابن خلدون .

صفوة الاعتبار ج ٢ — أواخر ص ١١٥ .

الديباج أواخر ص ١٧ — ١٨ : دخوله أفريقية أحسن التقاسيم
آخر ص ٢٣٦ — ٢٣٧ : دخول الحنفى المغرب .

رفع الإصر اسماعيل ابن اليسع وقضاة مصر للسطوحى ص ١٠
طبقات الحنفية رقم ١٤١٧ .

تاريخ ظهوره ص ١٠ .

المقريزى ج ٢ وسط ص ٣٣٤ : القضاء بمصر الحنفية تارة
وللمالكية والشافعية أخرى . وفى ص ٣٣٣ : الحنفى بمصر .

صبح الأعشى ج ٣ ص ٥٢٤ : تألف الفاطميين للرعية بإباحة
التعبّد بالسنة .

المقريزى ج ٢ ص ٣٤٣ : القضاة من المالكية والشافعيّة.

المقريزى ج ٢ أول ص ٢٧٢ : انتشاره بمصر مدّة الأتراك .
وفى ص ٣٦٣ : بناء الأيوبيين المـــدارس للمذاهب الثلاثة . وفى ص ٣٧٤ : الصالح عمل دروساً أربعة فى الصالحية .

وانظر تحفة الأحباب ص ٦١

المعظم كان حنفيًا — ابن خلّكان .

وفى ص ١٥٢ من الفوائد البهية .

المنهل فى ج ٥ ص ١٥٥ : ملوك بنجالة حنفية .

أحسن التقاسيم ص ٤٨١ : بالسند . وفى ص ٩٦ : بصنعاء وصعدة . وأول ص ١٢٧ : فى العراق و ص ١٧٩ ، ١٨٠ : الشام . و ص ٢٠٢ . مصر و ص٣٢٣ و٣٣٦ : إقليم المشرق . و ص ٣٦٥ : إقليم الديلم . و ص ٣٧٨ : أقليم البرجالة . و ص ٢٩٥ . الرىّ من إقليم الجبال و ص ٤١٥ . أقليم خوزستان و ص ٤٣٩ . إقليم فارس معجم ياقوت ج ٢ ص ٨٩٣ — ٨٩٤ . الرىّ .

عقائدهم : المقريزى ج ٢ ص ٣٥٩ . ابن الأثير ج ١٠ ص ٣٥ . الفوائد البهية ص ١٦٠ ص ٢ . طبقات السبكىّ ج ٢ ص ١١

المالكى .

الديباج أواخر ص ١٢ ـــ انتشاره إجمالاً .

نيل الابتهاج أول ص٣١: ظهوره بالمدنية بابن فرحون بعدخموله .

المقدمة لابن خلدون ص ٣٧٢ ـــ ٣٧٣

أول وصوله لمصر ـــ المقريزى ج ٢ ـــ أوائل ص ٣٣٤

محاضرة الأوائل أول ص ٦٩ :

حسن المحاضرة ج ١ ص ١٣٢

الديباج ص ١٨٧ . فى أفريقية ابن خلّكان ج ٢ ص ١٣٧ . وابن الأثير ج٩ ص ٩٥ ومواسم الأدب ج ٢ — أواخر ص ٩٠ : بيتان فى أهل المغرب وكونهم مالكية . كناش ابن مفلح ص ٤٨١ رقم ١٥٢ مجاميع . العقد الثمين للفاسىّ ج ١ أوائل ظهوره ص ١٣٥ : المغاربة مالكية إلاّ النادر .

تهذيب التهذيب ج ٧ ص ١١٠ : أوّل من قدم بمسائل مالك لمصر عثمان بن الحكم وعبد الرحيم بن خالد

الأندلس بغية الملتمس : ص ٣١١ : أوّل من أدخله الأوزاعى بها . الديباج ص ١٣ س ٢ : تغلب المالكى وانقطاع الأوزاعى

ذيل الابتهاج ص ١٩١ : الأوزاعى ثم مالك .

بغية الملتمس ص ٤٩٦ : يحيى بن يحيى انتشر منه .

المقريزى ج ٢ ص ٣٣٣ : والديباج ص ١٨٨ : زياد أدخله قبل يحيى . ونفح الطيب ج ١ ص ٣٥٠ : تفصيل ذلك .

وسبب آخر فى ج ٢ ص ٧٩٩ . وانظر سرح العيون ص ١٤١

المقريزى ج ٢ ص ٣٣ : القضاء به مدّة الحكم . ج ٢ص ٣٣٣ نفح الطيب ج ١ ص ٣٥١ . و ج ٢ ص ٧٩٩

بغية الملتمس ص ٤٩٦ . ج ١ ص ٣٧٥ : تعليل ابن خلدون غلبته بالمغرب .

المغرب والأندلس ابن تاشفين : المعجب ص ١٢٢ — ١٢٣

عبد المؤمن ابن الأثير ج ١١ ص ١١٨

عبد المؤمن وابنه يوسف كانا يبطنان العمل بالظاهر : المعجب أوائل ص ٢٠٣ . انتشا الظاهرية مدة يعقوب : كامل ابن الأثير .

الشافعى :

طبقات السبكى ج ٣ — آخر ص ٢٨٥ . أهل الحديث الشافعية فى خراسان .

مقدمة ابن خلدون آخر ص ٣٧٣ — ٣٧٤ . اختص بمذهب
شيوعه فى بعض البلاد الفوائد البهية ص ٦

والديباج ص ١٣

فى مصر : مقدمة ابن خلدون ص ٣٧٤

إحـداث القضاة الأربعة صبح الأعشى ج ٤ ص ٣٤ — ٣٦
و ص ٤٥ .

حسن المحاضرة ج ٢ ص ١٠١ : سلاطين مصر شافعية إلا قطز .

فى الشام أول من أدخله رفع الإصر ٤٨١ . الإعلان التوبيخ
ص ١٢٨ . الثغر البسام ص ٦٦ رقم ٧٩ مجاميع .

ما وراء النهر طبقات السبكى ج ٢ ص ١٧٦

المقدسى أحسن التقاسيم ص ٣٢٣ . غلبته على إقليم الشرق .
وفى ص ٣٣٦ : العصبيات وفى ص ٣٦٥ . الديلم . وفى آخر ص
٤٦٨ . كرمان .

الإعلان بالتوبيخ ص ١٢٨ — ١٢٩ . مرو وخراسان واسفراين
وسائر الآفاق .

غلبة المالكى على مصر قبل الشافعى . قضاه مصر للطوخى ص ١٨

ابن بطوطة ج١ ص ٢٤ جلوس الحنفى فوق المالـكى ثم العود إلى العادة القديمة .

الرى : معجم ياقوت ج ٢ ص ٨٩٣ — ٨٩٤ : والعصبية بين المذاهب . وفى ج ٣ ص ٢٤ . سادة شافعية .

غزنه ابن الأثير ج ١٢ ص ٦٤ — ٦٥ : الـكرامية .

وفى المقريزى ج ٢ وسطر ص٣٤٩ . أنّ لهم مذهبا فى الفروع

بغداد: الزعفرانى وفاته عن طبقات السبكىّ ج١ ص٢٥٠ — ٢٥١ .

الإعلان بالتوبيخ اجتماعة بمـكة بالربيع ص ١٢٩

المتوكل شافعى : محاضرة الأوائل ص ٥٨

طبقات السبكى ج ٤ ص ٢٣٧ . بنو أبى عتامه نشروه بتهامة

المغرب أحسن التقاسيم ص ٢٣٦ . أهل المغرب لا يعرفون وكذلك الأندلس وفى ص٢٢٥ . أهل القيروان حنفية ومالـكية مع ألفة بينهم غالبهم أشاعرة طبقات السبكىّ ج ٢ ص ٢٦١

الضوء اللامع بيتان ج ٣ ص ١١٤٧

الحنبلى :

شيوعه دون غيره : الفوائد البهية ص ٦ والديباج ص ١٣

مقدمة ابن خلدون ص ٣٧٣

حلية الكميت ج ١ص٢٢٢ : سبب قلته بمصر والمقريزى ج ٢- آخر ص ٣٤٣

السبل الوابلة أواخر ص ..

الريحانة ص٢٨٩ ، أبيات فى قلته

ابن الأثير طبع أوربة ج ٨ ص ٢٢٩ — ٢٣٠

فتنة الحنابلة ببغداد

طبقات السبكى ج ٢— ص ٢٦١ . فضلاء متقدميهم أشاعرة .

الخاتمة :

المقريزى ج٢ — آخر ص٣٤٣— ٣٤٤ — الاقتصار على الأربعة

تم الكتاب بعون الله

محتويات الكتاب